مجموعة البنك الدولي

تطور مجموعة البنك الدولي:
تقرير إلى المحافظين

لجنة التنمية

مارس/آذار 2023

نُشِرت هذه الوثيقة في الأصل باللغة الإنجليزية. وفي حالة وجود أي اختلافات بين النسخة المترجمة والأصل، لا يُعتد إلا بالوثيقة الأصلية التي صدرت باللغة الإنجليزية.

تطور مجموعة البنك الدولي:
تقرير إلى المحافظين

جدول المحتويات

ملخص وافٍ iv
1. مقدمة 1
2. التصدي للتحديات في مشهد سريع التغير 1
الأخطار التي تهدد الرخاء في المستقبل 1
حان وقت العمل 2
دور مجموعة البنك الدولي في الاستجابة القوية متعددة الأطراف 8
3. صياغة ملامح مستقبل مجموعة البنك الدولي: الرؤية والرسالة 11
4. تحسين نموذج عمل مجموعة البنك الدولي 13
5. تلبية الاحتياجات التمويلية لتعزيز رسالة مجموعة البنك الدولي 22
6. المشاورات 32
7. الخلاصة 32
المراجع 34
المرفق 1: وجهات نظر مجموعة التقييم المستقلة المتعلقة بخارطة طريق التطور لمجموعة البنك الدولي 36
المرفق 2: معلومات إضافية حول تقديرات احتياجات الإنفاق 38
المرفق 3: توصيات فريق مجموعة العشرين واستجابة جهاز الإدارة 40

الاختصارات والأسماء المختصرة

BSO	تعظيم الاستفادة من المركز المالي
CAF	إطار كفاية رأس المال
CCDR	التقرير القُطري للمناخ والتنمية
CCAP	خطة العمل بشأن تغيّر المناخ
CO2	ثاني أكسيد الكربون
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)
CRW	نافذة التصدي للأزمات
CPF	إطار الشراكة الإستراتيجية
DOER	الاستجابة الطارئة من اليوم الأول
DRM	تعبئة الموارد المحلية
EDs	مجالس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي
E/L	نسبة حقوق الملكية إلى القروض
ERF	نافذة تمويل الاستجابة المبكرة
FCS	الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FIFs	صناديق الوساطة المالية
G20	مجموعة العشرين
GEMs	قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية
GHG	الغازات الدفيئة
GPGs	المنافع العامة العالمية
GPP	البرامج العالمية ذات الأولوية
GRID	التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع
HICs	البلدان مرتفعة الدخل
HLAG	المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى
HIPC	بلدان فقيرة مثقلة بالديون
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	مؤسسة التمويل الدولية
IFFs	التدفقات المالية غير المشروعة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
JET	الوظائف والتحوّل الاقتصادي
LICs	البلدان منخفضة الدخل
MCPP	البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك
MDB	بنك تنمية متعدد الأطراف
MICs	البلدان متوسطة الدخل
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MPA	النهج البرامجي متعدد المراحل
MRV	المتابعة ورفع التقارير والتحقق
ODA	المساعدات الإنمائية الرسمية
PCF	تسهيل الحصول على رأس المال الخاص
PCE	تمكين رأس المال الخاص
PCM	تعبئة رأس المال الخاص
PCS	وضع الدائن الممتاز
PCT	معاملة الدائن الممتاز
PPP	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
PFR	مراجعة المالية العامة
RSE	محفظة الاستجابة لأزمة القطاع العقاري
SCALE	صندوق توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDR	حقوق السحب الخاصة
SLL	الحد القانوني للإقراض
WBG	مجموعة البنك الدولي
WESP	منصة التوريق المدعومة بنظام المستودعات
WFP	برنامج الأغذية العالمي

ملخص وافٍ

1. **يتعين على مجموعة البنك الدولي، أن تتطور في مواجهة الأزمات العالمية غير المسبوقة، التي تضافرت وأدت إلى تقويض تقدم التنمية، وتشكل تهديداً للبشر وكوكب الأرض.** ودعا محافظو مجموعة البنك الدولي، إلى تكثيف العمل، والاستفادة من الاستجابة التاريخية للمجموعة، تجاه الأزمة العالمية، منذ بداية ظهور جائحة كورونا. ولا تزال الحاجة الملحة إلى التحرك في تصاعد، نظرا للاحتياجات الهائلة والمتزايدة، المتعلقة بالحد من الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك، فضلا عن التصدي للتحديات العالمية المتسارعة؛ مثل تغير المناخ، ومخاطر الجوائح، والهشاشة والصراع والعنف. وتستلزم عملية تطور مجموعة البنك الدولي، تحت قيادة مجالس المديرين التنفيذيين للمجموعة، المشاركة المستمرة مع أعضاء المجموعة، وأصحاب المصلحة المباشرة فيها، ومع إدارة مجموعة البنك الدولي. ويوضح هذا التقرير التقدم المحرز في هذا التطور منذ يناير/كانون الثاني 2023، ويقترح سبلا لتعزيز رسالة مجموعة البنك الدولي، وتدعيم نموذج عملها، وتكييف نموذجها المالي لتعويض ما فقد، ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يحدد التقرير إجراءات يمكن اتخاذها على المدى القصير، وأخرى تتطلب المزيد من الدراسة بعد اجتماعات الربيع لعام 2023.

2. **يتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات موسعة لعكس اتجاه التراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وجهود الحد من الفقر، والتنمية البشرية منذ عام 2020، وكلها مهددة بشكل متزايد بسبب التحديات العالمية.** فقد انحرفت جهود القضاء على الفقر عن المسار الصحيح لبلوغ أهداف عام 2030، ولا يزال التقدم المحرز في تحقيق الرخاء المشترك بطيئا، وتراجعت نتائج التنمية البشرية منذ بدء تفشي جائحة كورونا. وأكد المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي وجهاز إدارتها ، الالتزام الراسخ بإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، إدراكا منهم أيضاً أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق تقدم في التصدي للتحديات العالمية. وتجبر أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، ملايين الأشخاص على النزوح. ولا تزال انبعاثات الغازات الدفيئة آخذة في الازدياد، ولا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح لبلوغ صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. وثمة حاجة إلى استثمارات عاجلة لتعزيز التأهب لمواجهة الجوائح. فلا سبيل لدينا لتحقيق النتائج الإنمائية القُطرية دون معالجة أوجه الترابط مع التحديات العالمية.

3. **يحتاج المجتمع الدولي إلى العمل سويا من أجل توسيع نطاق تمويل التنمية وأثرها بشكل كبير.** فهناك بالفعل احتياجات هائلة من الإنفاق من أجل الوفاء بأهداف التنمية المستدامة ، وتشير تقديرات مجموعة البنك الدولي إلى أن متوسط الإنفاق السنوي اللازم للتصدي للتحديات العالمية لتغير المناخ والصراعات والجوائح، يبلغ 2.4 تريليون دولار سنويا للبلدان النامية بين عامي 2023 و2030، وهي تكلفة ضئيلة إذا ما قورنت بتكلفة عدم معالجة هذه القضايا. ولا يزال تمويل التنمية العالمية قاصراً على نحو جسيم عن التخفيف من حدة هذه الأزمات، وتأمين التنمية المستدامة والشاملة للجميع والقادرة على الصمود. وستكون هناك حاجة إلى زيادة الجهود والتمويل من جميع المصادر؛ المحلية والدولية، ومن القطاعين العام والخاص.

4. **تعد مجموعة البنك الدولي، باعتبارها المؤسسة الرائدة في مجال تمويل التنمية والمعرفة في العالم، في وضع فريد يمكنها من مواصلة زيادة الجهود الرامية إلى الوصول إلى الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، وتعميق الأثر المرجو في البلدان المعنية، وتحفيز العمل العالمي.** وتتيح مجموعة البنك الدولي لأعضائها – البالغ عددهم 189 بلداً – منصة فعالة ومعززة وموحدة للتصدي للتحديات المعقدة على المستويين القُطري والعالمي. وقدمت مجموعة البنك الدولي بالفعل، تمويلا لمواجهة الأزمات للبلدان النامية، أكثر من أي مؤسسة أخرى من القطاعين العام والخاص يبلغ حجم التمويل 330 مليار دولار منذ بداية الجائحة، منها 115 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية فقط. ولم تقدم أي جهة قدراً أكبر من التمويل لأنشطة تخفيف آثار التغير المناخي للبلدان النامية وقدرها 90 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية، ونحو 40% من هذا المبلغ خلال السنة المالية الماضية. ومع ذلك فهناك حاجة إلى المزيد وبصورة أكثر إلحاحاً. وتحظى مجموعة البنك الدولي بتاريخ من التطور والابتكار، مما يمكنها من الاستفادة من سجلها الحافل بتقديم

التمويل والمعرفة، والعمل في شراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من مواردها الرأسمالية للاستجابة لطلبات البلدان المتعاملة معها. واتساقا مع *النظرة التطلعية* والمناقشات مع المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، سيستمر التركيز على الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك، مع معالجة أوجه الترابط مع التحديات العالمية؛ مثل تغير المناخ، ومخاطر الجوائح، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

5. **يحدد هذا التقرير المقترحات الرامية إلى تعزيز رسالة مجموعة البنك الدولي؛ وتعزيز نموذج عملها؛ وتكييف نموذجها المالي بما يتماشى مع احتياجات وأولويات البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي والمساهمة فيها.**

6. **الرسالة المؤقتة المقترحة لمجموعة البنك الدولي: "إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع."** وستواصل مجموعة البنك الدولي التركيز على رؤيتها المتمثلة في *عالم خال من الفقر*، وكذلك على هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. ومع تزايد أهمية التحديات العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية، هناك حاجة إلى تعزيز الرسالة بزيادة التركيز على الاستدامة، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات، وتحقيق الشمول، وهي عوامل بالغة الأهمية أيضا لتحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وأهداف التنمية المستدامة. وتعتبر صياغة رسالة البنك الدولي مؤقتة ويمكن أن تخضع للتعديل بعد اجتماعات الربيع مع تقدم المناقشات.

7. **سيتطور نموذج عمل مجموعة البنك الدولي لتحقيق تأثير أكبر من خلال البناء على نقاط القوة الأساسية والدروس المستفادة.** وستوسع مجموعة البنك الدولي نطاق عملها، فضلا عن تعظيم أوجه الاستفادة منها بشكل حاسم لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والبناء على الأنشطة القُطرية الأساسية، والمعرفة العالمية، وتدعيم نهج مجموعة البنك الدولي الموحد، وتكثيف التوجه نحو تحقيق النتائج المأمولة. وسيشمل ذلك تجديد بطاقة قياس الأداء المؤسسي وتوسيع نطاق نهج إعداد البرامج القُطرية، وتدعيم استخدام النهج التعاقبي لإشراك كل من القطاعين العام والخاص، نظراً لما لهما من أدوار بالغة الأهمية في التنمية. وستساند مجموعة البنك الدولي أثر الجهود القُطرية على إنهاء الفقر وتحقيق الرخاء المشترك، من خلال طرق تواجه على نحو متزايد التحديات العالمية وتتصدى لها؛ وسيتم إعداد برامج عالمية ذات أولوية لمجموعة البنك الدولي، وسيتم النظر في إدخال تحسينات على آليات التيسير والتخصيص لربط البرامج القُطرية بالإجراءات التي توفر المنافع العامة العالمية. وسيشمل ذلك إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين يمكن تجديد موارده، مثل صندوق توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات، من أجل تحقيق النتائج التي تسهم في التصدي للتحديات القُطرية والعالمية. وستعزز مجموعة البنك الدولي قدرتها على مواجهة الأزمات، وتوسيع قدرة البلدان على الحصول على التمويل الطارئ، والاستعداد لمواجهة الأزمات العالمية المستقبلية. وفي إطار هذه الجهود، ستزيد مجموعة البنك الدولي مساندتها لتسهيل الحصول على رأس المال الخاص وتعبئة الموارد المحلية.

8. **يعد تكييف النموذج المالي لمجموعة البنك الدولي، وزيادة قدراتها التمويلية بشكل كبير، جزءا لا يتجزأ من زيادة التأثير.** وتتمتع مجموعة البنك الدولي بسجل حافل وناجح في تعظيم الاستفادة من المركز المالي والابتكارات المالية، التي يمكن الاستفادة منها في التطور الحالي. وقد أعرب المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي عن مساندتهم للإجراءات الرامية إلى زيادة القدرة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير مع إمكانية إضافة ما يصل إلى 50 مليار دولار إلى قدراته التمويلية على مدى السنوات العشر القادمة، مع الاستمرار في حماية تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA، والاستدامة المالية طويلة الأجل، ووضع الدائن ذو الأفضلية. ونظرا للفجوات الهائلة بين الاحتياجات العالمية والمبالغ الحالية لتمويل التنمية، فإن هذه القدرات المعززة – والتي تمثل زيادة بنسبة 15% عن مستويات التمويل الحالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير – ستكون خطوة أولى مهمة في تأمين الموارد اللازمة للتنمية. وستستمر المناقشات مع الأعضاء، بعد اجتماعات الربيع، بشأن التدابير الإضافية لزيادة تعزيز القدرات المالية، بما في ذلك بالنسبة للمؤسسة

الدولية للتنمية، في ضوء الانخفاض الحاد في قدراتها على الإقراض في السنتين الأخيرتين من العملية العشرين لتجديد مواردها في أعقاب التخصيص المبكر للموارد في السنة المالية 2023 من أجل مواجهة الأزمات. وكذلك لن يقدم أي من التدابير المقترحة تيسيرا إضافيا يتجاوز ما تعرضه مصادر التمويل الحالية، وهو أمر مطلوب لتحفيز الإجراءات التي تسهم في تحقيق المنافع العامة العالمية، وكذلك زيادة التمويل المختلط للقطاع الخاص. ويجب أن يكون المبدأ الرئيسي هو أن درجة التيسير الإضافي لتحقيق المنافع العامة العالمية، يجب ألا تأتي على حساب الموارد المتاحة بشروط ميسرة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

9. **تسعى مجموعة البنك الدولي إلى الحصول على موافقة المحافظين على الخطوات المقترحة لتطورها**. وستواصل مجموعة البنك الدولي أيضا المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، سواء في أثناء اجتماعات الربيع أو بعدها. وبناء على هذه المدخلات، سيمضي جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي قدماً في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، وسيواصلون إعداد المزيد من المقترحات. وستكون مساندة المساهمين القوية بالغة الأهمية في إمكانية تطبيق المقترحات الرئيسية التي قيد الدراسة، والنجاح العام لتطور مجموعة البنك الدولي. ولدفع عجلة التقدم المحرز، سيطرح جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي، الأسئلة التالية على المحافظين:

أ) ما هي رؤى المحافظين بشأن توجهات وطموحات الرسالة الجديدة؟

ب) هل يتفق المحافظون مع التحسينات المدخلة على نموذج عمل البنك، وهل هناك تحسينات محددة يرونها تحظى بالأولوية ؟

ج) هل يتفق المحافظون مع التوصيات الرامية إلى تكييف النموذج المالي، والمقترحات المالية المقدمة، والتي يتعين مواصلة بحثها، لمعالجة الفجوة الواسعة بين الاحتياجات والموارد؟

د) ما الذي يتوقعه المحافظون بحلول الاجتماعات السنوية لعام 2023 فيما يتعلق بتطور مجموعة البنك الدولي، وهل يساندون الخطوات التالية المقترحة لجهاز إدارة مجموعة البنك الدولي ومديريها التنفيذيين للمضي قدماً في جدول الأعمال؟

الرؤية والرسالة

رؤيتنا هي إيجاد عالم خالٍ من الفقر.

رسالتنا المقترحة المؤقتة المعززة هي القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.

نموذج العمل

اللبنات الأساسية

نهج مجموعة البنك الدولي الواحد والتعاقبي

المعارف

النموذج القُطري

الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأهداف

- توسيع نطاق الأثر وتعظيم الاستفادة منه
- مساندة النواتج القُطرية الجيدة مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات العالمية
- المشاركة على المستويين الإقليمي والعالمي لاستكمال المشاركة القُطرية
- تعزيز قدرة مجموعة البنك الدولي على الاستجابة للأزمات
- على مستوى العديد من القطاعات: تسهيل الحصول على رأس المال الخاص
- على مستوى العديد من القطاعات: تعبئة الموارد المحلية

الخطوات الأولية

- تطوير الدراسات التشخيصية القُطرية
- استكشاف مصادر جديدة للتيسير
- وضع معايير لتحديد التحديات العالمية
- الشروط المالية المرتبطة بالنتائج
- إعادة تصميم بطاقات قياس الأداء المؤسسي
- تعزيز الضمانات ومنتجات مجموعة البنك الدولي المشتركة من أجل تسهيل الحصول على رأس المال الخاص
- دليل الاستجابة للأزمات

النموذج المالي

الأهداف

- زيادة القدرات المالية لتحسين مساندة نموذج العمل المعزز
- ضمان تحقيق التصنيف الائتماني الممتاز من الفئة AAA، ومعاملة الدائن الممتاز، وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل
- تعبئة الموارد من أجل تيسير الحصول على المنافع العامة العالمية

الخطوات المتفق عليها

- تخفيض الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- صياغة مسودة تقرير من المديرين التنفيذيين إلى المحافظين بشأن حذف الحد القانوني للإقراض من المواد للنظر فيه
- زيادة الحد الخاص بضمانات المساهمين
- البرنامج التجريبي لإصدار رأس المال المختلط في أسواق رأس المال
- تقديم برنامج التصدي للأزمات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية لمندوبيها

1. مقدمة

1. **يواجه العالم حشداً غير مسبوق من الأزمات. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية، اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة التمويل والأثر بشكل كبير.** وفي وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي عقبات، مع تباطؤ النمو، والمصاعب المالية، وزيادة الديون، وضعف مستويات استثمارات القطاع الخاص، وتراجع المعونات الدولية المقدمة إلى حكومات البلدان النامية، فإننا بحاجة إلى نُهج جديدة لضمان تعبئة كل دولار من المساعدات الإنمائية وحشد الموارد من أجل تحقيق أقصى تأثير. ويتعين علينا إعادة تأكيد التزامنا بالقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك، مع تقديم المساندة لجميع البلدان المتعاملة معنا، وخاصة البلدان الأكثر فقرا والمؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تحقيق هذه الأهداف يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في التصدي للتحديات العالمية.

2. **تحظى مجموعة البنك الدولي بتاريخ طويل من التطور والابتكار في عالم متغير.** وقد طلبت البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي في الاجتماعات السنوية لعام 2022، من المديرين التنفيذيين للمجموعة، وجهاز إدارتها، تحديد كيفية تسريع وتيرة تطور مجموعة البنك الدولي، في ضوء الأزمة الحالية في التنمية. ووجه العديد من أصحاب المصلحة، الدعوة إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف بشكل عام، إلى تكثيف الجهود، في الوقت الذي يبحث فيه المجتمع الدولي عن سبل فعالة للتصدي للتحديات العالمية. وبعد مناقشة خريطة طريق التطور المبدئية (مجموعة البنك الدولي 2022أ) في يناير/كانون الثاني 2023، أجرى جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي أنشطة مكثفة، خلال شهري فبراير/شباط ومارس/آذار 2023، في إطار عملية يقودها مجلس المديرين التنفيذيين.

3. **يوضح هذا التقرير مدى التقدم المحرز، ويقترح الخطوات التالية لعملية تطور مجموعة البنك الدولي.** ويحدد التقرير أولاً حجم التحديات التي تواجه البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، والحاجة الملحة إلى زيادة استجابة المجتمع الدولي، فضلا عن المصادر المحتملة للتمويل، ودور مجموعة البنك الدولي في هذا المشهد. ثم يعرض كيفية تحسين رسالة مجموعة البنك الدولي لمساندة النتائج القُطرية الجيدة، أثناء التصدي للتحديات العالمية. ويقترح التقرير سبلاً لتمكين مجموعة البنك الدولي من تدعيم نموذج عملها، وتكييف نموذجها المالي من أجل الاستجابة بصورة عاجلة وموسعة، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن الشروع فيها فوراً، والإجراءات الأخرى التي ستتطلب مزيدا من الدراسة بعد اجتماعات الربيع في أبريل/نيسان 2023.

2. التصدي للتحديات في مشهد سريع التغير

أ. الأخطار التي تهدد الرخاء في المستقبل

4. **شهد العالم منذ عام 2020، تراجعا في معدلات النمو، وزيادة في معدلات الفقر، وانتكاسات في التنمية البشرية التي تحققت بشق الأنفس.** فقد أدت الأزمات المتعددة والمتشابكة، إلى تآكل التقدم المحرز في عملية التنمية قبل عام 2020، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والضعف، وتفاقم المخاطر، وتضاعف الاحتياجات، وزاد الأمر سوءاً بسبب تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا. وزاد عدد الأفراد الواقعين في الفقر المدقع، ولأول مرة منذ عقود، بنسبة 11% في عام 2020 ليصل عددهم إلى 719 مليون شخص على مستوى العالم (الشكل 1أ). واليوم، لا يزال هناك أكثر من ثلاثة مليارات شخص، يعيشون على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم (الشكل 1ب). ويظهر الرخاء

المشترك اتجاهات مماثلة، قياسا على فجوة الرخاء (الشكل 1ج).[1] ويعاني 349 مليون شخص في 79 بلدا من انعدام الأمن الغذائي الحاد (برنامج الأغذية العالمي 2022). وتتسبب الأزمات المتفاقمة أيضا في تآكل مكاسب رأس المال البشري، بما في ذلك انخفاض متوسط العمر المتوقع (الشكل 1د)، والخسائر الحادة في التعلم، والانتكاسات في تحقيق تقدم على صعيد المساواة بين الجنسين.

5. **تنبع الأخطار التي تهدد الرخاء بصورة متزايدة من التحديات العالمية، نظرا لأن لها آثار وعواقب عابرة للحدود تمتد إلى مدى بعيد في المستقبل ولا رجعة فيها في الغالب.** وتتزايد انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتجاوز المستويات المستدامة (الشكل 1و). وتغير المناخ له آثار بعيدة المدى، بما في ذلك تباطؤ الإنتاجية الزراعية في بعض المناطق، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتراجع التنوع البيولوجي، وفقدان الغطاء الشجري، وتقلص الموارد المائية المتجددة – وكلها تؤثر أكثر ما تؤثر على الفقراء والنساء، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل والسياقات الهشة. وتعد الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، كبيرة بالفعل في العديد من البلدان، ويتزايد تكرار وقوع الكوارث، خاصة في البلدان الصغيرة. وقد ارتفع عدد الصراعات والنازحين قسراً ارتفاعاً حاداً (الشكل 1هـ). وتهدد الجوائح بحدوث اضطرابات هائلة في المجتمعات والاقتصادات.

6. **هناك أوجه ترابط واضحة بين النتائج الإنمائية العالمية والإقليمية والقُطرية.** ومن الضروري تحقيق التنمية القُطرية والتصدي للتحديات العالمية فكلاهما تمس الحاجة إليهما ومن شأنهما أن يعزز بعضهما بعضاً. ويجب التصدي لكليهما، فلا سبيل إلى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية إلا بالتصدي للتحديات العالمية.[2] ويؤدي عدم القيام بذلك إلى تعريض التنمية للخطر على المدى الطويل: فتغير المناخ والجوائح لهما تأثير بشكل غير متناسب على الفقراء، ويتركز الفقر في المناطق التي تعاني من أوضاع الهشاشة والتأثر بالصراعات، وستقوض التحديات العالمية التي لم يتم التخفيف من حددتها المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في البلدان. ويتعين وضع البلدان في مكانة تسمح لها بمواءمة الجهود المحلية، الرامية إلى تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك، مع استجابتها للتحديات العالمية، والاستفادة من الشعور بالمسؤولية الوطنية عن هذه القضايا.

7. **مع تزايد التهديدات، ثمة فرص كذلك.** فالتغيرات الديموغرافية، وأنماط الهجرة، والتوسع الحضري، والتكنولوجيا، والرقمنة تخلق الفرص فضلاً عن التحديات. ويمكن للبلدان التي تمتاز بأن أكثر سكانها في مرحلة الشباب ، وتتزايد فيها معدلات التوسع الحضري، الاستفادة من هذه الاتجاهات لتحقيق النمو. فالتغير التكنولوجي في المجالات المتصلة بالطاقة المتجددة يخلق فرصا لسد فجوة الحصول على الطاقة، والتصدي لتغير المناخ في الوقت نفسه؛ وتؤدي قلة انتشار الإنترنت في البلدان منخفضة الدخل، إلى إتاحة فرص تحقيق النمو. ويمكن للتطورات الرقمية في مجال التكنولوجيا المالية والبحوث الصحية، أن تحقق التحولات المأمولة. وسيدعم القطاع الخاص تنمية هذه الفرص، إذا ما هيأت الحكومات بيئة تنظيمية ومؤسسية مواتية لتحقيق نمو مستدام على نطاق واسع.

ب. حان وقت العمل

8. **ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة لعكس مسار الاتجاهات السلبية على البشر والكرة الأرضية. وقد حان الوقت لإعلان حالة الطوارئ إزاء مواجهة كل من الفقر وعدم المساواة والجوع، وكذلك بشأن تغير المناخ، ومخاطر** الجوائح، **والنزاعات، والعنف.** ويعتمد تحقيق نتائج قُطرية جيدة، على الجمع بين الخبرات في الجوانب الفنية وعلى صعيد السياسات، والمعرفة، والبحوث لدى جميع شركاء

[1] فجوة الرخاء مؤشر جديد للرخاء المشترك يعرف بأنه متوسط العجز العالمي في الدخل من معيار الرخاء المحدد عند 15 دولارا في اليوم (معدلا حسب الفروق في تعادل القوة الشرائية).

[2] يستخدم هذا التقرير "التحديات العالمية" للإشارة إلى التحديات الإقليمية والعالمية وكذلك المنافع العامة العالمية.

التنمية على كل من الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي. وهناك أهمية خاصة للقدرة على استخلاص الخبرات والمعارف، التي تشمل مناطق وقطاعات مختلفة لتسهيل تبادل الأفكار والممارسات الجيدة، لاسيما عند السعي لإيجاد حلول تتناول نقاط الالتقاء بين التحديات المحلية والعالمية. وثمة حاجة إلى دفعة كبيرة في ثلاثة اتجاهات:

- **زيادة الأثر من أجل تحقيق نتائج إنمائية جيدة للبلدان**. فقد تعرضت سنوات من المكاسب الإنمائية للخطر بسبب التأثير غير المسبوق للأزمات المتعددة المتشابكة منذ عام 2020. ويتطلب تراجع المكاسب مضاعفة جهود الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، وزيادة تأثير جهود التنمية العالمية على نتائج التنمية القُطرية، وخاصة في البلدان الأشد فقرا والأكثر احتياجا مثل البلدان المتلقية للمساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية.
- **التصدي للتحديات العالمية العابرة للحدود**. تأتي الحاجة إلى التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره على رأس الأولويات وفي صدارتها، وتتطلب حدوث تحول في الاقتصاد العالمي. وحتى إذا كانت البلدان مرتفعة الدخل تتحمل مسؤولية رئيسية، يجب على جميع البلدان المساهمة؛ فعلى البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل القيام بدور ، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. وسيكون التصدي للهشاشة والنزوح القسري أمرا أساسيا. ومن الضروري توقع الجوائح والتصدي لها. وهذه التحديات مترابطة، وينبغي التصدي لها جنبا إلى جنب مع التحديات العالمية الأخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على المياه والطاقة، والحاجة إلى التكامل الإقليمي، والرقمنة، والقدرة على تحمل الديون.
- **منع الأزمات والاستعداد لها ومواجهتها**. لقد بعثت جائحة كورونا بإشارة لا لبس فيها، إلى أهمية توافر قدرات قوية على إدارة الأزمات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويتطلب ذلك القدرة على تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها وتطوير القدرة على الصمود. وهو ما يستلزم الاستعداد للأزمات المرتبطة بتغير المناخ والهشاشة وتفشي الأمراض الرئيسية، بالإضافة إلى الصدمات الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم الفقر، والحيلولة دون تحقيق الرخاء المشترك، ومنعها ومواجهتها على وجه السرعة.

الشكل 1: التنمية مهددة بالتحديات العالمية

أ) القضاء على الفقر لا يسير على المسار الصحيح...

معدل الفقر المدقع في العالم عند مستوى 2.15 دولار للفرد في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في عام 2017)، % من السكان

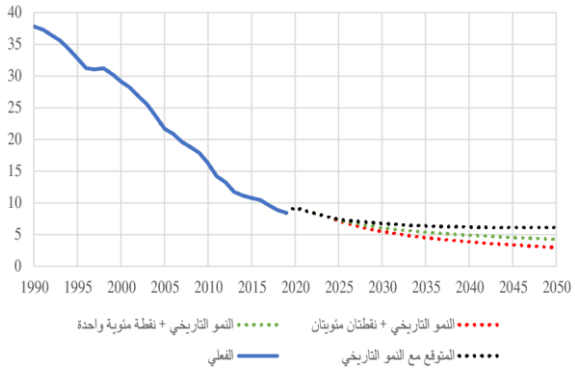

ب) تبين تعريفات الفقر الأوسع نطاقاً أن نسبة كبيرة من السكان تعيش ظروف محفوفة بالمخاطر...

معدلات الفقر في البلدان متوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل عند مستويات 2.15 دولار، و3.65 دولارات، و6.85 دولارات في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في 2017)، % من السكان

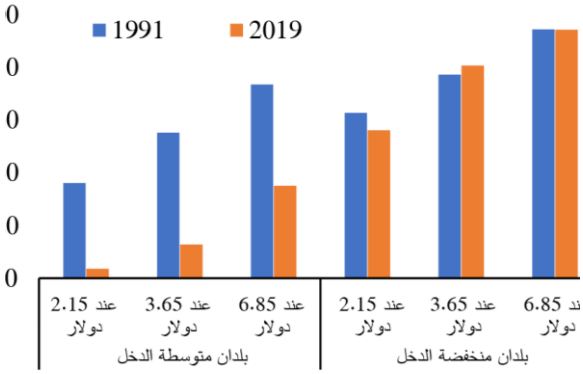

ج) تباطؤ تراجع الفجوة في معدلات الرخاء ...

فجوة الرخاء العالمي (متوسط نصيب الفرد من الدخل في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية للدولار في 2017)

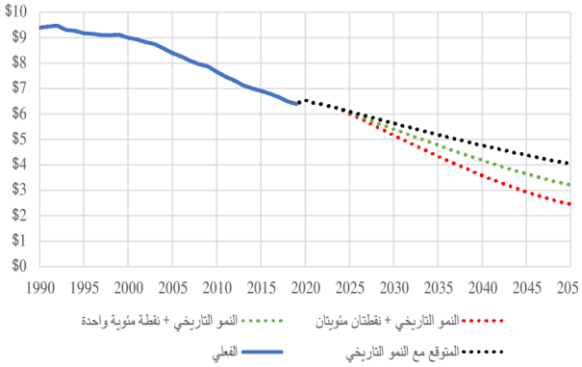

د) تراجع التقدم المحرز في تحسين متوسط العمر المتوقع خلال جائحة كورونا...

متوسط العمر المُتوقع بالسنوات

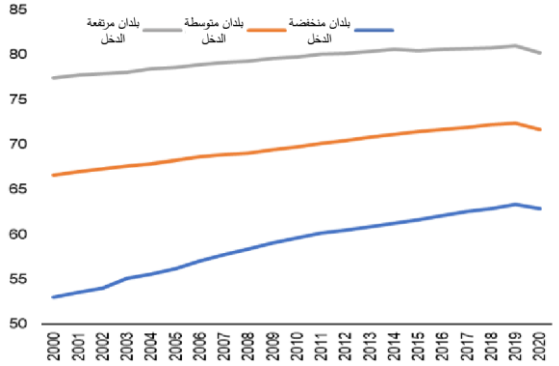

ه) لا تزال أوضاع الهشاشة والصراع والعنف تجبر الملايين من السكان على النزوح...

النازحون قسرا (ملايين الأشخاص)

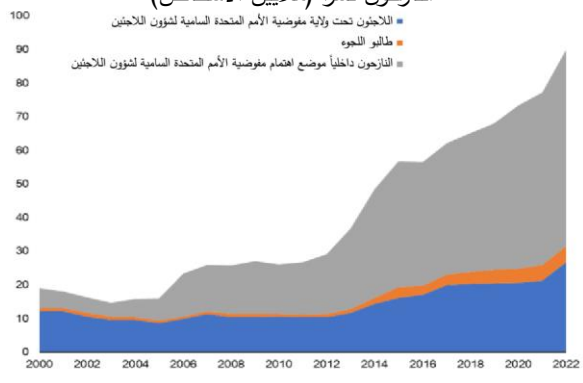

و) استمرار الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والابتعاد عن المسار الصحيح نحو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050

مكافئ ثاني أكسيد الكربون بملايين الأطنان على مستوى العالم

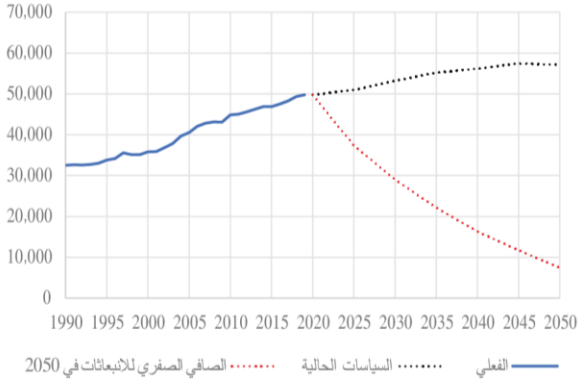

المصادر: أ) ب) ج): منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة. (د) العبء العالمي للأمراض؛ موقع عالمنا في البيانات؛ البنك الدولي؛ ومؤشرات التنمية العالمية؛ (ه) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ موقع عالمنا في البيانات؛ البنك الدولي؛ (و) منظمة رصد المناخ/قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ، مشروع الكربون العالمي.

ملاحظات: أ) ج): الخطوط المنقطة هي توقعات حتى عام 2050.

9. **تشير تقديرات مجموعة البنك الدولي، إلى أن إجمالي متوسط احتياجات الإنفاق العام والخاص السنوي، للتصدي للتحديات العالمية لتغير المناخ والصراعات والجوائح يبلغ 2.4 تريليون دولار سنويا للبلدان النامية، بين عامي 2023 و2030.** ويعادل هذا قرابة 6% من إجمالي الناتج المحلي لجميع البلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (الشكل 2أ والمرفق 2). وعلى الرغم من ضخامة هذه التقديرات، فإنها تمثل تكلفة صغيرة مقارنة بعدم التصدي لهذه التحديات العالمية. وتمثل هذه الاحتياجات زيادة كبيرة مقارنة بالمستويات الحالية للإنفاق العام والخاص في هذه المجالات. ومن الصعب للغاية الوفاء بهذه الاحتياجات في ظل الانخفاض العام في تدفقات التمويل ورأس المال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتراجع باستمرار منذ عشر سنوات (الشكل 2ب)، وتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية التي لا تزال غير كافية (الشكل 2ج) لسد هذه الفجوة. وتظهر تقديرات أخرى لتكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المناخية، وإن لم تكن قابلة للمقارنة المباشرة، حجماً مماثلاً للزيادة المطلوبة في الإنفاق.[3]

10. **تتطلب الاستجابة لهذه الاحتياجات زيادة الموارد التمويلية من جميع المصادر: العامة والخاصة، والمحلية والدولية، فضلاً عن المعرفة والقدرة على التنفيذ.** ومن الضروري الجمع بين تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية والتمويل المقدم من القطاع الخاص والمجتمع الدولي. ويمكن استخدام الموارد المحلية لالغاء القيود التنظيمية والمعوقات المتعلقة بالبنية التحتية أمام الاستثمار الأجنبي أو لتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تحفز الاستثمار الخاص المحلي. ويمكن للتمويل الإنمائي الدولي مساندة الأنظمة الضريبية المحلية، وكذلك مساندة الإصلاحات المحفزة للنمو. ويمكن للتمويل الإنمائي الدولي أيضاً تشجيع مشاركة القطاع الخاص، مما يحقق النمو ويساعد في تعبئة الموارد المحلية. والمعرفة هي الرابط بين كل ذلك؛ لتوجيه التمويل حيثما يكون له أفضل الأثر ولبناء القدرة على تنفيذ الحلول الإنمائية على نطاق واسع.

11. **ستلعب تنمية القطاع الخاص دورا هاما.** ويمكن عمل المزيد للاستفادة الكاملة من رأس المال، وسجل الأداء، والابتكار، وخلق فرص العمل، التي يجلبها القطاع الخاص إلى البلدان المتعاملة مع البنك. كما تعتمد العديد من الابتكارات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، على الحلول التي يتيحها القطاع الخاص. ويمكن للقطاع الخاص أيضا توفير جزء كبير من رؤوس أموال لتلبية الاحتياجات الاستثمارية. ويجب تمكين هذه التدفقات وتحفيزها من خلال السياسات العامة وسياسات المالية العامة الصحيحة. ولا تزال معدلات الاستفادة من رأس المال الخاص تواجه معوقات من عقبات، فعلية ومتصورة، تؤثر على كل من البلدان المتلقية لرأس المال ومقدميه، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ومن الأهمية بمكان قيام بنوك التنمية متعددة الأطراف بأنشطة الوساطة المالية، من خلال إصلاحات داعمة لرأس المال الخاص، وهيكلة المشروعات الفردية، وبذل جهود نشطة لتعبئة الموارد من المستثمرين من القطاع الخاص ومن المؤسسات الاستثمارية. ويجب تدعيم أسواق رأس المال المحلية لاجتذاب القطاع الخاص المحلي. وهناك حاجة إلى موارد ميسرة لمعالجة أوجه القصور في الأسواق، ومواءمة العائدات مع المخاطر المالية. ويعد التمويل المختلط (الموارد الميسرة المقترنة بالتمويلات التجارية)[4] أداة متكاملة للحد من مخاطر الاستثمارات واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة.

12. **توفر الموارد والسياسات والاستثمارات المحلية الأساس للبلدان لتحقيق نتائج إنمائية جيدة.** وتعتبر زيادة النمو الاقتصادي المستدام غاية في الأهمية في تعبئة الموارد المحلية. وبنفس الدرجة من الأهمية، تأتي سلامة الإدارة الاقتصادية، وسياسات المالية العامة،

[3] تشير تقديرات صندوق النقد الدولي (2021) إلى أنه يتعين على القطاعين العام والخاص معاً إنفاق 2.6 تريليون دولار أخرى كل عام حتى عام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في خمسة مجالات رئيسية (التعليم والصحة والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي). ويخلص فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى المعني بتمويل الأنشطة المناخية، إلى أن التنمية المتوافقة مع الالتزامات المناخية، تتطلب إنفاقا سنويا من جانب البلدان النامية، غير الصين، يبلغ 2.4 تريليون دولار سنويا (سونغوي وآخرون 2022).

[4] يمكن أن يكون التمويل المختلط بأسعار فائدة ميسرة (أقل من أسعار الإقراض السوقية) كما يمكن أن يتم دعمه بأوجه دعم أخرى خلاف خفض أسعار الفائدة (آجال استحقاق أطول أو عدم فرض قيود على أصول المقترض): وفي كلتا الحالتين، يجني المانح أقل من عائدات السوق.

التي تؤدي إلى الاستفادة من الموارد العامة المحلية وتنمية القطاع الخاص. كما تعد السياسات القُطرية الجيدة ضرورية لتحقيق النمو، والتصدي للتحديات العابرة للحدود. ومن بين تلك السياسات: توسيع القواعد الضريبية، وتطبيق الضرائب التصاعدية، وإيصال الدعم المستهدف إلى مستحقيه، والحد من الإعفاءات الضريبية، ومعالجة التهرب والتحايل الضريبيين من جانب الشركات. ويمكن لبرامج تعبئة الموارد المحلية المتسلسلة على المستوى القُطري، أن ترفع نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، على المدى المتوسط، لتوفير الموارد اللازمة، ومن الضروري النظر بعين الاعتبار في النشاط الاقتصادي غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ويتمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام استفادة الحكومة من الموارد المحلية، في ارتفاع مستوى الدين الحكومي في مختلف بلدان العالم النامية (الشكل 2-هـ). ويتطلب ذلك حلا منهجيا يستند إلى الإطار المشترك لمجموعة العشرين.

الشكل 2: الاحتياجات التمويلية ودور مجموعة البنك الدولي

أ) احتياجات الإنفاق هائلة...

احتياجات الإنفاق السنوية بمليارات الدولارات للبلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2023-2030

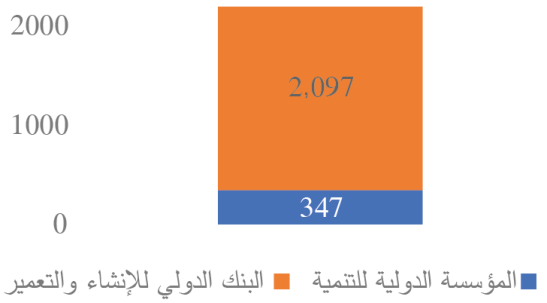

ب) في الوقت نفسه، تتناقص التدفقات المالية العامة إلى البلدان النامية على جميع الأبعاد، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر...

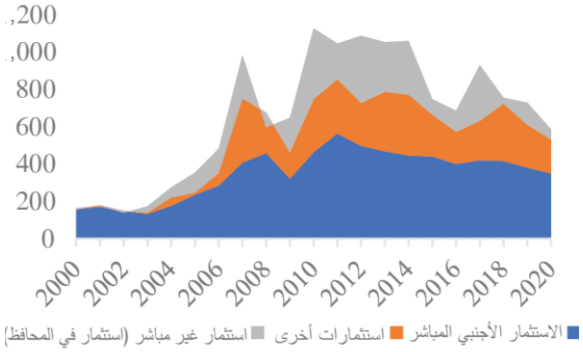

ج) على الرغم من تحسن التدفقات الرسمية، فإن حجمها ليس بالمستوى المطلوب ...

التدفقات المالية الرسمية (حسب نوع المعونة)

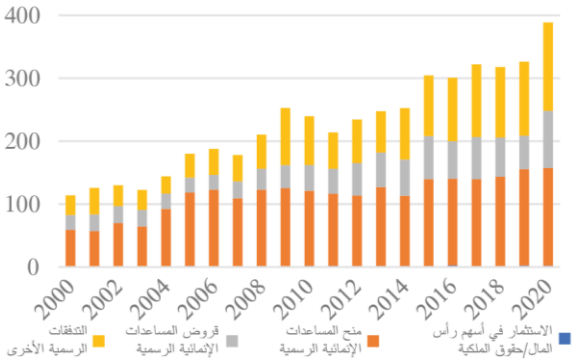

د) والحكومات مجهدة بالفعل...

البلدان النامية التي يزيد عجز الموازنة العامة فيها عن 5% من إجمالي الناتج المحلي (% من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل)

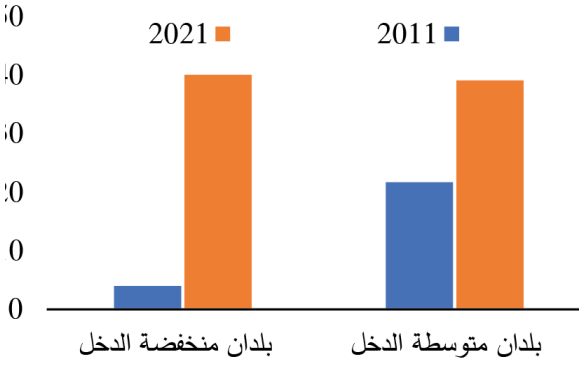

هـ) تكثف مجموعة البنك الدولي جهودها، لكن المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يعانيان الآن من قيود مالية...

ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2018–2025

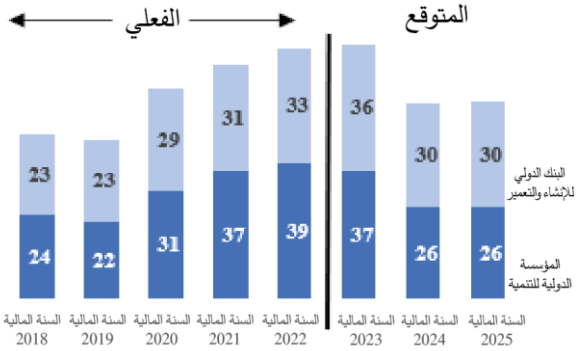

و) زادت ارتباطات البنك الدولي المعنية بمواجهة التحديات العالمية زيادة كبيرة

مساندة البنك الدولي لمنافع عامة عالمية مختارة (بمليارات الدولارات)

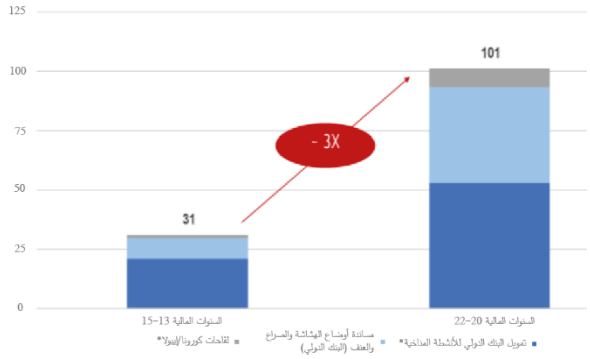

المصادر: أ) تقديرات خبراء البنك الدولي. ب) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022)، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بميزان المدفوعات. ج) نظام الاستعلام الائتماني للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. د) هـ) و): البنك الدولي.

ملاحظات: أ) تركز التقديرات على المجموعة الفرعية عن برامج المناخ وبناء القدرة على الصمود، والتصدي للجائحة، والصراع (المرفق 2). ج) تشمل البيانات الاستثمار في أسهم رأس المال ، والذي يعتبر حجمه ضئيلا للغاية.(هـ) توقعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما هي مبينة في ورقة إطار الاستدامة المالية الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2022؛ وتشمل توقعات المؤسسة الدولية للتنمية نافذة القطاع الخاص، وتستند إلى سعر الصرف في يناير/كانون الثاني 2023 للدولار الأمريكي/حقوق السحب الخاصة البالغ 1.34847 (و) تشير المنافع العامة العالمية إلى البرامج الموجهة للمناخ و الجوائح وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف؛ *بالصافي دون المكونات المتداخلة مع تمويل معالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والتصدي لفيروس كورونا، والتصدي للإيبولا، وتمويل الأنشطة المناخية.

13. **لا يزال تمويل التنمية الدولية والمعرفة يشكلان حجر الزاوية للتنمية على الصعيد العالمي.** ويجب على جميع شركاء التنمية زيادة الجهود الرامية إلى تهيئة الموارد التمويلية، وتمكين التمويل المختلط مع رأس المال الخاص، وتأمين مستويات أكبر من التسهيلات الميسرة لتحفيز العمل على التصدي للتحديات العالمية. ويجب ألا تزاحم هذه التسهيلات الأولويات الإنمائية الأخرى في البلدان الأكثر تعرضاً للخطر. وفي حالة تمويل الديون السيادية، يجب معالجة مشكلات القدرة على تحمل الديون بصورة مسبقة، حيث يتعين في نهاية المطاف سداد جميع الديون السيادية من الموارد المحلية. ومن الضروري إنتاج المعارف بشأن التنمية، وتعميم هذه المعارف، وإثراء الحلول الإنمائية في مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق أفضل النتائج. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في عكس الاتجاهات الرئيسية المتصلة بتكاثر قنوات المانحين على مدى العقدين الماضيين، وتجزئة الأنشطة متناقصة الحجم التي يمولها المانحون، وتركيز المانحين ومقدمي التمويل على قضايا أو محاور تركيز محددة تحديداً ضيقاً.[5] وتزيد هذه الاتجاهات من عبء الإدارة والتنسيق على البلدان المستفيدة؛ وتؤدي إلى نسبة أقل من التدفقات المالية التي يتم توجيهها من خلال الأنظمة القُطرية (أقل من النصف حالياً)؛ ويمكن أن تخلق توترا بين أولويات البلدان وأولويات الجهات المانحة.

ج. دور مجموعة البنك الدولي في الاستجابة القوية متعددة الأطراف

14. **تتيح مجموعة البنك الدولي، بوصفها بنك تنمية متعدد الأطراف يتمتع بريادة عالمية، منصة فعالة ومعززة وموحدة للتصدي للتحديات القُطرية والإقليمية والعالمية.** وفي عالم مجزأ، تتيح الاستجابة متعددة الأطراف وسيلة فعالة للتصدي لتحديات التنمية على جميع المستويات. وعلى مدى العشرين عاما الماضية، كان القدر الأكبر من التمويل الرسمي متعدد الأطراف يوجه من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، التي تعتمد نهج النموذج القُطري.[6] وقد قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بقيمة 820 مليار دولار، وقام بتحويل 21 مليار دولار من الدخل إلى المؤسسة الدولية للتنمية وأغراض إنمائية أخرى، من أصل 20 مليار دولار فقط من رأس المال المدفوع.[7] وكما سمح تطبيق نموذج مالي هجين في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، لكل دولار من مساهمات الشركاء، بتعبئة ما بين ثلاثة إلى أربعة دولارات، في إطار سلطة الارتباط المخولة للمؤسسة، مما أدى إلى زيادة المؤسسة لقدراتها المالية زيادة كبيرة، منذ العملية السابعة عشرة لتجديد الموارد، على الرغم من انخفاض مساهمات المانحين بالقيمة الحقيقية. وتعد مؤسسة التمويل الدولية أكبر جهة تقدم التمويل الإنمائي للقطاع الخاص في مختلف البلدان النامية، حيث خصصت تمويل إجمالي قدره 469 مليار دولار برأس مال مدفوع قدره 22 مليار دولار. ومما يعكس الاهتمام المعزز بالأسواق منخفضة الدخل، قدمت مؤسسة التمويل الدولية، منذ السنة المالية 2018 ما بلغ 15.5 مليار دولار لمساندة الاستثمارات في المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان التي تعاني أوضاعا هشة والمتأثرة بالصراعات. ومنذ أن أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عام 1988، أصدرت ضمانات بقيمة 71.5 مليار دولار بناءً على 366 مليون دولار فقط من رأس المال المدفوع. ويتناول القسم الخامس بالبحث كيفية مواصلة تكييف النموذج المالي.

15. **يمكن لمجموعة البنك الدولي الاستفادة من سجل أدائها المشرف في تقديم الخدمات من خلال ما لديها من موارد تمويلية ومعارف وشراكات.** وقد أسهمت مجموعة البنك الدولي في الحد من الفقر على مدار عدة عقود ، بالاستفادة من نموذجها القُطري، ونهج مجموعة البنك الدولي ، والشبكة الواسعة من الشراكات. وارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 330 مليار دولار بين أبريل/نيسان 2020

[5] انخفض حجم منح المساعدات الإنمائية الرسمية بمقدار النصف على مدى العقدين الماضيين من متوسط قدره 1.6 مليون دولار إلى 0.8 مليون دولار. وهناك أيضاً قدر محدود من الرفع المالي من العديد من الصناديق، مما يضعف كفاءة استخدام التسهيلات الميسرة.

[6] زادت الارتباطات الرسمية من هذه "المنصات الأفقية" من 40 مليار دولار في عام 2000 إلى 190 مليار دولار في عام 2020. وكان البنك الدولي للإنشاء والتعمير أكبر مقدم للتمويل بين المنصات الأفقية، حيث بلغت ارتباطاته 415 مليار دولار (24% من إجمالي تدفقات الموارد المالية الرسمية من المؤسسات متعددة الأطراف)، تلاه البنك الآسيوي للتنمية (257 مليار دولار أو 15%)، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (217 مليار دولار أو 12%). وفيما يتعلق بالتمويل الميسر، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية مبالغ من قروض ومنح المساعدات الإنمائية الرسمية أكبر بكثير من جميع الصناديق الأفقية الأخرى، حيث أسهمت بنسبة 61% من ارتباطات المساعدات الإنمائية الرسمية من الصناديق الأفقية في الفترة بين 2000-2020.

[7] المبالغ المجمعة حتى نهاية السنة المالية 2022. وتشمل الأغراض الإنمائية الأخرى، ومنها بشكل رئيسي المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية.

وديسمبر/كانون الأول 2022؛ ومولت شراء وتسليم أكثر من 500 مليون لقاح كورونا، وحفزت التنسيق العالمي من خلال قيادتها لفريق العمل رفيع المستوى المعني باللقاحات؛ ووجهت أكثر من 413 مليار دولار من رأس المال الخاص من خلال مزيج من التمويل المشترك، وتعبئة الموارد، وتقديم المشورة بشأن السياسات، والوساطة المالية، ومعاملات أسواق رأس المال؛[8] وأطلقت أشمل مجموعة من الأعمال التحليلية بشأن المناخ والتنمية في البلدان.

16. **الطلب على دعم مجموعة البنك الدولي من جانب البلدان الأعضاء قوي وفي تزايد.** وكلما زادت الموارد المتاحة من المؤسسة الدولية للتنمية زاد الطلب عليها بالتبعية، حتى عندما زادت موارد المؤسسة بنسبة 44% في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وجاء الطلب الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير على نحو يراعي العرض أي تحقيق التوازن بين العرض والطلب، على الجانب الإيجابي عندما أتيحت مخصصات للوقاية من الأزمة في عام 2020 أو على الجانب السلبي عندما تعين الالتزام بسقوف المخاطر الخاصة بكل بلد. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الارتباطات الناجمة عن الجائحة في السنوات المالية 2020–2021، فإن نسبة الأرصدة غير المسحوبة إلى صافي الارتباطات تعد عند أدنى مستوى لها على مدى عشر سنوات. وعلى جانب القطاع الخاص، فمنذ بداية جائحة كورونا، وفي خضم التراجع الكبير في استثمارات القطاع الخاص، قدمت مؤسسة التمويل 105 مليارات دولار، في حين جرى تعبئة 36 مليار دولار، وبلغ إجمالي محفظة التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار مستوى قياسياً قدره 24.4 مليار دولار. وتؤكد الاستقصاءات وجود طلب كبير على دعم بنوك التنمية متعددة الأطراف الآن وفي المستقبل.[9]

17. **ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تلعب دورا أكبر في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للآثار المتفاقمة المستمرة للتحديات العالمية الرئيسية.** وقد ركزت مجموعة البنك الدولي بالفعل على التحديات العالمية الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية (الإطار 1). وزادت مجموعة البنك الدولي تمويلها المتعلق بالتحديات العالمية الثلاثة ذات الأولوية المتمثلة في تغير المناخ و الجوائح والهشاشة إلى نحو نصف مجموع قروض البنك في السنوات المالية 2020–2022 (الشكل 2و). وقد نما تمويل الرعاية الصحية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من ملياري دولار في السنة المالية 2013 إلى 11 مليار دولار في السنة المالية 2022. ومنذ بداية جائحة كورونا، قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويلا طويل الأجل بقيمة 3 مليارات دولار في مجال الرعاية الصحية. ويأتي هذا في إطار الدعم الأوسع نطاقا الذي تقدمه المؤسسة للتصدي لجائحة كورونا، والذي يبلغ 23 مليار دولار، للجهات المتعاملة معها التي تأثرت بالجائحة، بما في ذلك من خلال آلية التمويل سريع الصرف لمواجهة فيروس كورونا. ويتم توجيه ما يقرب من نصف هذا الدعم إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وبرامج معالجة الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. وحصلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تمويل بقيمة 9 مليارات دولار من خلال آلية التمويل سريع الصرف لمواجهة فيروس كورونا الخاص بها. وحددت مجموعة البنك الدولي مؤخراً نهجها في ورقة موقف عن التأهب لمواجهة الجائحة (مجموعة البنك الدولي 2023). وقفز دعم مجموعة البنك الدولي لمعالجة لأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع، من 6 مليارات دولار في السنة المالية 2013، إلى 32 مليار دولار في السنة المالية 2022، وتم عرض نهج مجموعة البنك الدولي إزاء أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، في الإستراتيجية الأخيرة المعنية بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (مجموعة البنك الدولي 2020).

18. **تعد مجموعة البنك الدولي حالياً أكبر مقدم لتمويل الأنشطة المناخية إلى البلدان النامية.** وزادت قروض مجموعة البنك الدولي لتمويل الأنشطة المناخية من 12 مليار دولار في السنة المالية 2016 إلى 34 مليار دولار في السنة المالية 2022. وفي إطار خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ (إستراتيجية الطاقة وخطة العمل بشأن تغير المناخ لمجموعة البنك الدولي 2021–2025)، التزمت

[8] من هذا المبلغ، يأتي 164 مليار دولار من جهود 'تعبئة الموارد'، وثلثاه من مؤسسة التمويل الدولية، مما يجعل مجموعة البنك الدولي في مقدمة بنوك التنمية متعددة الأطراف.

[9] على سبيل المثال، وجد استقصاء أجراه معهد التنمية الخارجية في أبريل/نيسان 2022 أن غالبية المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية شعروا بأن الطلب على المنح والقروض والمساعدات الفنية والمشورة بشأن السياسات سيزداد من جانب بلدانهم في السنوات الخمس إلى العشر القادمة إذا لم تكن هناك قيود على الموارد المعروضة.

المجموعة بمواءمة عملياتها التمويلية المعتمدة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، مع أهداف اتفاق باريس.[10] وقامت مؤسسة التمويل الدولية بجمع الموارد من أجل منصة جديدة في إطار برنامجها الموجه لمحفظة الإقراض المشترك، وهي منصة كوكب واحد بقيمة 3 مليارات دولار، للبرنامج والتي تركز على تمويل الأنشطة المناخية المتسقة تماماً مع أهداف اتفاق باريس.

19. **يمكن زيادة تحفيز الطلب على المساندة القُطرية التي تسهم في التصدي للتحديات العالمية.** ويمكن لتلك الحوافز غير المالية، مثل رغبة البلدان أو حاجتها إلى الالتزام بالمعايير الإقليمية أو العالمية، أو لتحقيق الازدهار في سلاسل القيمة العالمية الناشئة التي تولي اهتماماً لبصمة الكربون، أن تكون حوافز قوية للعمل المحلي الداعم لمواجهة التحديات الإقليمية أو العالمية. ويمكن أيضا أن يكون تعزيز الأسس التحليلية لتحديد أولويات البلدان، بمثابة رابط فعال بين التحديات المحلية والعالمية: حيث توضح التقارير القُطرية للمناخ والتنمية الصادرة مؤخراً، مدى الإمكانات التي ينطوي عليها العمل التحليلي، في إطار أنشطة مجموعة البنك الدولي، على صعيد نقاط الالتقاء، بين قضايا التنمية القُطرية، والقضايا العالمية. وبشكل أكثر عموما، تعكس أنشطة مجموعة البنك الدولي المتزايدة، في التصدي للتحديات العالمية، مدى الحوافز التي وضعها جهاز الإدارة، مثل المستهدف بشأن المنافع المناخية المشتركة، ووضع نهج برامجي متعدد المراحل بشأن لقاحات كورونا، بتمويل يصل إلى العديد من مليارات الدولارات، والزيادة الموجهة في عدد الموظفين المعنيين بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والالتزامات التي تم التعهد بها في أثناء عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وفي بعض الحالات، ستكون هناك حاجة أيضا إلى حوافز مالية مستهدفة (القسم الرابع).

الإطار 1: النهج الانتقائي لمجموعة البنك الدولي في التصدي للتحديات العالمية والأهداف العامة العالمية

تعرف التحديات العالمية بأنها مشكلات إنمائية رئيسية، تواجهها معظم أو جميع أو بلدان العالم، في لحظة زمنية معينة. وتشمل بعض جوانب هذه التحديات، ضرورة تحقيق المنافع العامة العالمية، عندما تتجاوز بعض منافع الإجراءات الرامية إلى التصدي لأحد التحديات العالمية على المستوى الوطني الحدود وتعود بالنفع على بلدان أخرى – ومن ثم تستدعي التيسير من أجل تحفيز الطلب الكافي.

ويسترشد النهج الانتقائي لمجموعة البنك الدولي في تركيزه على التصدي للتحديات العالمية، بتوجيهات من أعضاء المجموعة، بشأن المجالات ذات الأولوية، بالاستفادة من التحليل المستمر للقضايا الرئيسية التي تواجه البلدان المتعاملة معها. وقد حددت ورقة للجنة التنمية صدرت في عام 2007 خمسة مبادئ لعمليات البنك الدولي المعنية بالمنافع العامة العالمية (مجموعة البنك الدولي 2007):

- ينبغي أن يكون هناك توافق في الآراء لدى المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية؛
- ينبغي أن تكون هناك فجوة مؤسسية واضحة في التصدي للمشكلة؛
- يجب أن تكون عمليات مجموعة البنك الدولي متسقة مع رسالتها الإنمائية ونقاط قوتها النسبية؛
- يجب أن تتوفر لدى البنك القدرات والموارد اللازمة لكي يكون فعالا؛ و
- ينبغي أن يحفز العمل العالمي الذي يتخذه البنك موارد أخرى.

واليوم، تدعم مجموعة البنك الدولي، الجهات المتعاملة معها في التصدي للتحديات العالمية المتنوعة، على مجموعة متنوعة من الجبهات؛ بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، والحصول على إمدادات المياه والطاقة، والحاجة إلى التكامل الإقليمي، والرقمنة، والقدرة على تحمل الديون، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. وستواصل مجموعة البنك الدولي القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى التأثير الكبير لثلاثة تحديات عالمية رئيسية، وهي تغير المناخ والصحة والهشاشة، أشار تقرير التطلع إلى المستقبل لعام 2016،وحزمة رأس المال لعام 2018، إلى الحاجة إلى توسيع دور مجموعة البنك الدولي في هذه المجالات. ولا تزال هذه التحديات العالمية تحظى بالاهتمام الأكبر، وسيتم الاستمرار في ذلك، في سياق التركيز المقترح حاليا على تغير المناخ، والتأهب لمواجهة الجوائح، ومعالجة أوضاع الهشاشة. ويجري حاليا وضع معايير انتقائية محدثة، إدراكاً لحقيقة تغير الأولويات مع الوقت في ظل استمرار تطور السياق العالمي.

[10] سيوائم البنك الدولي جميع عمليات التمويل الجديدة المعتمدة بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 مع اتفاق باريس. وستوائم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار 85% من العمليات الجديدة المعتمدة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023 و100% من هذه العمليات اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025.

3. صياغة ملامح مستقبل مجموعة البنك الدولي: الرؤية والرسالة

20. **تتمثل الرؤية الحالية لمجموعة البنك الدولي في <u>عالم خال من الفقر</u>.** وتعكس رؤية المجموعة خطتها في تحقيق أثر على العالم، وما تسعى حثيثاً لتحقيقه، وتطلعاتها المستقبلية. وتجدد عملية التطور، التي ترتكز على اتفاقية التأسيس والمعاهدات، التأكيد على التزام المؤسسات وأعضائها بهذه الرؤية، وخاصة في ضوء الانتكاسات الأخيرة في جهود الحد من الفقر.

21. **منذ عام 2013، كانت رسالة مجموعة البنك الدولي هي "<u>إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة بيئيا واجتماعيا وماليا</u>"** (مجموعة البنك الدولي 2013). وأقرت لجنة التنمية هذه الرسالة في عام 2013 والتي يشار إليها عادة باسم 'الهدفين المتلازمين'. وعلى الرغم من إقرار هذين الهدفين قبل وضع أهداف التنمية المستدامة، إلا أنهما يستهدفان مفهوماً شاملاً للتنمية، مع التركيز على الفقر المدقع. ولا يزال الهدفان المتلازمان صالحين، ولكن يمكن تطوير تعريفهما وأسلوب قياسهما وصقلهما بما يتماشى مع السياق الإنمائي الحالي واحتياجاته:

- **سيظل القضاء على الفقر المدقع في صميم رسالة مجموعة البنك الدولي.** وستبقى مجموعة البنك الدولي ملتزمة بإنهاء الفقر المدقع، إن لم يكن بحلول عام 2030، ففي أقرب وقت ممكن بعد ذلك. فلا يزال الفقر يشكل تحديا في البلدان متوسطة الدخل على أساس خطوط الفقر الدنيا والعليا المستخدمة في هذه البلدان، ويتعين إحراز تقدم في المستويات المعيشية بكل من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. ولذلك، من الضروري تكملة مقياس مكافحة الفقر المدقع الحالي، بمقاييس تقر صراحة بتزايد الاحتياجات الأساسية مع نمو متوسط مستويات الدخل، وبوجوب تحقيق مستويات استهلاك أعلى في البلدان متوسطة الدخل، مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل لبلوغ وضع "انتفاء الفقر".
- **يجب أن يظل الرخاء المشترك هدفاً أساسياً.** وتعد زيادة احتمالات التعرض لخطر السقوط في براثن الفقر في مواجهة الصدمات، والتباينات الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل، داخل البلدان وفيما بينها، بمثابة تذكير بأن الخلاص من براثن الفقر المدقع لا يكفي لتحقيق الأمن الاقتصادي والرخاء: فالنمو القوي والمستدام والشامل للجميع في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل أمر بالغ الأهمية. وعلى هذا النحو، يجب توسيع المفهوم الحالي للرخاء المشترك بحيث يتناول بطريقة مباشرة تطلعات شعوب البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى (1) تحقيق مستوى أعلى بكثير من الرخاء، و(2) العيش في مجتمعات أكثر إنصافاً.

22. **يتطلب تحقيق هذه الأهداف إدراكاً أكثر وضوحا بأن القدرة على الصمود في وجه الصدمات والاستدامة والشمول ضرورية لتحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي.** ومن شأن ذلك أن يدفع ويعزز جهود تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي المتلازمين "على نحو مستدام"، ويبرز أهمية هذه الغاية طويلة الأمد. ونظرا للخبرة المكتسبة على مدى العقد الماضي والدروس المستفادة من المصاعب والمعاناة، يتعين أن تعكس الرسالة على نحو أفضل ثلاثة مفاهيم، مع إدراك آثارها على الفقر والرخاء المشترك على الصعيدين المحلي والعالمي. عوامل *القدرة على الصمود* إزاء التعرض لمخاطر الصدمات المرتفعة مثل الظواهر المناخية بالغة الشدة أو الصراعات والقدرة على امتصاص تلك الصدمات. ويرتبط هذا المفهوم الموسع بقدرة الناس والبلدان على الاستعداد للصدمات وإدارتها والتعافي منها. *الاستدامة وهي* تعكس الحاجة إلى ضمان إيجابية تأثير مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالمالية العامة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية والبيئية؛ مع إدراك أوجه الترابط المتزايدة بين التقدم المحرز في تحقيق البلدان لأهداف التنمية المستدامة والحد من آثار الاحترار العالمي والمخاطر البيئية الأخرى. ويقر الهدفان المتلازمان صراحة بأهمية *الشمول* الاقتصادي البالغة لرسالة مجموعة البنك الدولي. لكن زيادة الشمول الاجتماعي ومشاركة المواطنين والمستفيدين تعد ضرورية أيضاً لتحقيق الهدفين المتلازمين. وتحسين المساواة بين الجنسين والاستثمار في تمكين المرأة من شأنه تحقيق مكاسب إنمائية كبيرة: فما من مجتمع يستطيع التطور على نحو مستدام دون زيادة وتحسين توزيع الفرص، والموارد، والخيارات المتاحة أمام النساء والرجال، بحيث تكون لديهم قدرة متساوية على تشكيل الحياة الخاصة لكلٍ منهم، والإسهام في ازدهار عائلاتهم،

ومجتمعاتهم، وبلدانهم. كما أن إتاحة الفرص للشباب أمر بالغ الأهمية. ويمكن تحقيق مكاسب من خلال إشراك الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية والعرقية – بما في ذلك مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يواجهون مخاطر مضاعفة للإقصاء، بسبب كل من الجنس والعرق على سبيل المثال. ومن الضروري أيضا زيادة إشراك المواطنين والمستفيدين من الدول الصغيرة والجزر والبلدان الهشة لتحقيق الهدفين المتلازمين.

23. **لمراعاة هذه الاحتياجات، وما يتطلبه إحراز تقدم على طريق الوصول إلى عالم خال من الفقر، فإن الأمر يتطلب تركيزا دقيقا على التحديات العالمية، ولذلك يوصي المديرون التنفيذيون بمجموعة البنك الدولي بصياغة معززة لرسالة مجموعة البنك الدولي: "إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع"**. غير أن هذه الصياغة، التي تشير إلى توافق الآراء القائم حتى الحين، مؤقتة ومرهونة باكتمال عملية تطور مجموعة البنك الدولي؛ وتوجيهات المحافظين؛ ومواصلة العمل على إعداد مؤشرات الفقر وأبعاده؛ ومنع المفاضلات المحتملة في تخصيص الموارد بين الأنشطة الوطنية والتحديات العالمية. ويجب على الرسالة المنقحة أن تعيد التأكيد على جوهرية القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. كما يجب أيضا أن تشدد على ترابط الهدفين المتلازمين، مع قابلية التأثر بالصدمات، والحاجة إلى التكيف مع عالم يزداد تعرضاً للأزمات، وأن تعكس نهج التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، الذي أقره المحافظون في ربيع عام 2021. ويتطلب تحقيق الرسالة المعززة إحراز تقدم في مجموعة واسعة من المجالات الإنمائية المترابطة، مع التسليم بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية جماعية، للتصدي للتحديات العالمية، وأهمية تحقيق البلدان مرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل للهدفين المتلازمين. وهذا التغيير المقترح في رسالة مجموعة البنك الدولي يعتبر مؤقتا وخاضعا للتعديل، بما في ذلك إجراء المزيد من التنقيح وتوحيد المفاهيم، بناءً على ما يسفر عنه سير المناقشات حول نموذج العمل والتمويل ومؤشرات قياس الأداء.

24. **في معرض التأكيد على الاستدامة والقدرة على الصمود والشمول، ستواصل مجموعة البنك الدولي دعمها لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة، مع تعميق المساندة طويلة الأمد، لمواجهة ثلاثة تحديات عالمية أصبحت بارزة على نحو متزايد في العقد الماضي: تغير المناخ، والجوائح والأمن الصحي، وأوضاع الهشاشة والصراع** (انظر الإطار 1). وسيعتمد هذا التركيز المعني بالتحديات العالمية على الأولويات الأخرى التي التزمت بها مجموعة البنك الدولي على مر الزمن ويأتي مكملا لها، بما في ذلك التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المواطنين، والوظائف والتحول الاقتصادي، والحوكمة. وستقوم مجموعة البنك الدولي بوضع مبادئ للاسترشاد بها في التركيز على التحديات العالمية، مع الإقرار بأهمية التحديات العالمية الأخرى أيضا، وبأن الأولويات قد تتغير بمرور الوقت مع استمرار تطور السياق العالمي.

25. **بعد اعتماد الرسالة المعززة، سيقترح جهاز الإدارة مؤشرات لتحقيق النطاق المحسن والمستهدف**. وستحدد تلك المؤشرات الاتجاه الذي تسير فيه الرسالة، على نحو مكمل للمؤشرات الحالية المعنية بإنهاء الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. وستكون بمثابة مؤشرات رئيسية بديلة لرصد سياق التنمية الذي تعمل فيه مجموعة البنك الدولي، وستقيس نتائج تنمية القطاع الخاص. وسيراعي في اختيار المؤشرات التوازن بين الرغبة في ضمان التركيز، وبين القدرة على رصد التقدم المحرز والإعلام به على نحو كاف. وستتطابق هذه المؤشرات مع المستوى 1 من بطاقة قياس الأداء، التي يتم إعداد تقرير سنوي بها، إلى جانب المؤشرات التكميلية الأخرى. وبعد تلقي تعليقات وملاحظات المحافظين حول الرسالة المعززة، سيعمل جهاز الإدارة على تطوير هذه المؤشرات، مع الاستمرار في إحاطة المديرين التنفيذيين للمجموعة علماً بما يقوم به.

الجدول 1: مقترحات لتطوير رسالة مجموعة البنك الدولي

الخطوات الأولية	الأمور التي سيتم بحثها
التماس توجيهات المحافظين بشأن الرسالة المؤقتة المحدثة: *إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.*	• مواصلة تعديل الرسالة المقترحة وتنقيحها حسب الاقتضاء مع تقدم عملية التطور. • وضع مؤشرات لتقييم أداء مجموعة البنك الدولي تعكس الرسالة المعززة.

4. تحسين نموذج عمل مجموعة البنك الدولي

26. **يجب أن يتطور نموذج عمل مجموعة البنك الدولي استجابة للحاجة الملحة لدعم البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** واستنادا إلى الخبرة الطويلة لمجموعة البنك الدولي، تم تحديد اللبنات الأساسية لنموذج العمل الحالي (الإطار 2)، والرؤى الثاقبة من مجموعة التقييم المستقلة، التابعة لمجموعة البنك الدولي (مجموعة التقييم المستقلة، المرفق 1)، والحوار المكثف مع المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، والتوجهات الرئيسية لتحسين نموذج العمل، وطرح مقترحات محددة للمتابعة الفورية فضلا عن إجراء مزيد من الدراسة.

الإطار 2: اللبنات الأساسية لنموذج عمل مجموعة البنك الدولي

يعد <u>النموذج القطري</u> في صميم نموذج مجموعة البنك الدولي لتقديم الخدمات وبيان القيمة، وسيظل كذلك. ومن الضروري أن يكون النموذج مدفوعا باعتبارات البلدان المعنية، حيث نحتاج إلى مشاركة النظراء الحكوميين، ومساعدتهم في التنفيذ باعتبارهم مقترضين مهتمين؛ فضلاً عن القيمة العالية التي يضيفونها، من خلال التكييف مع الظروف القُطرية، والشعور القوي بالملكية الوطنية. وقد تم تصميم نموذج المشاركة الوطنية لعام 2015، من أجل زيادة التركيز الإستراتيجي والانتقائية، استنادا إلى دراسة تشخيصية للقيود التي يواجهها البلد المعني أمام تحقيق الهدفين المتلازمين بطريقة مستدامة. وهو يغطي أنشطة العمليات مع القطاعين العام والخاص، في البلدان المتعاملة مع البنك، بما في ذلك مشاركة المواطنين والتشاور معهم، وتم تدعيمه على مر السنوات لتعزيز تركيزه على النتائج، بما في ذلك على الأولويات المؤسسية مثل المساواة بين الجنسين. وبالاستفادة من المعارف العالمية، أظهر النموذج القُطري قدرته على تحقيق النتائج، ليس فقط فيما يتعلق بالنتائج القُطرية، ولكن أيضاً على صعيد مواجهة التحديات العالمية. وسترتكز التحسينات المدخلة على نموذج عمل مجموعة البنك الدولي، في ضوء الرسالة المعززة، على هذا النهج القُطري الأساسي وتكمله.

<u>يعكس نهج مجموعة البنك الدولي الموحد والنهج التعاقبي قوة المجموعة</u>. فهو يقدم حلولاً للبلدان المتعاملة معها، لتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية للقطاعين العام والخاص، ويثري برامج مجموعة البنك الدولي للاستفادة من أدواتها بطريقة منسقة، في تعبئة رأس المال الخاص، ومؤسسات الأعمال، وتعظيم أثر مجموعة البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي 2017). ويعني ذلك استمرار عمل فرق مجموعة البنك الدولي المستمر، وتقديم المشورة للبلدان المتعاملة مع المجموعة، وفحص ما إذا كان من الأفضل تقديم الحل الإنمائي من خلال القطاع الخاص (التمويل الخاص و/أو إنجاز المشروعات من خلال القطاع الخاص) مع الحد من الالتزامات العامة، أو أن يكون دعم مجموعة البنك الدولي لتحسين بيئة الاستثمار أو تخفيف المخاطر، أمرا مساعدا في تحقيق النتائج المأمولة.[11] ومن أجل زيادة حجم الأثر في إطار الرسالة المعززة، ستستثمر مجموعة البنك الدولي المزيد في الأعمال التحليلية التمهيدية، في المراحل الأولى من المشروعات، ومساندة البيئة المواتية لأنشطة الأعمال؛ وستجعل المفهوم التعاقبي محوريا لدورة المشاركة الوطنية، للاسترشاد به في الدراسات التشخيصية والحوار والبرامج الوطنية؛ وستواصل وضع برامج مشتركة لتعظيم نهج مجموعة البنك الدولي؛ وستضفي

[11] تؤدي كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي دورا فريدا في النهج التعاقبي، ويجري تعزيز أثر مجموعة البنك الدولي من خلال تنسيق هذه الأدوار وتطبيقها بشكل انتقائي وتنفيذها بشكل تعاوني: فعلى سبيل المثال، يساند البنك الدولي بيئة العمل المواتية، وتخفيف مخاطر الاستثمارات الخاصة، والتمويل المختلط للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمويل المشروعات العامة، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية في المراحل المبكرة من إعداد المشروعات من خلال المشاركة في الإصلاحات التنظيمية وإعداد المشروعات وتمويلها وتعبئة رأس المال لمؤسسات الأعمال الخاصة وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على التخفيف من مخاطر الاستثمار الخاص.

الطابع المؤسسي على الاستعراضات المشتركة لأنشطة مجموعة البنك الدولي الجاهزة للتمويل أو التنفيذ داخل البلدان؛ وستعيد النظر في الأدوات والنُهج على مستوى المؤسسات لزيادة تسهيل رأس المال الخاص.[12]

ستظل <u>المعرفة</u> إحدى العناصر الجوهرية في الميزة النسبية التي تتمتع بها مجموعة البنك الدولي. حيث تنتج مجموعة البنك الدولي أدوات تحليلية وبيانات ومنتجات معرفية أساسية، تعود بالنفع على المجتمع الدولي فضلاً عن البلدان المتعاملة معها. ويشكل هذا العمل أساس الحوار بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والإصلاح على المستوى القطري، وكذلك حشد الدعم والتأييد ووضع المعايير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستزداد أهمية المعرفة أكثر في ظل مساندة مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة على زيادة التأثير على النتائج القطرية، مع التصدي باطراد للتحديات العالمية. ويمكن توسيع نطاق الخدمات الاستشارية والتحليلية الأساسية، كي تعكس الرسالة المعززة. ويمكن أيضا أن يؤدي تقديم الدعم المعرفي والمساعدة الفنية المرتبطة بها، إلى الجهات المتعاملة مع المجموعة، للتمكين من اتخاذ القرارات المستندة إلى الشواهد، إلى تشجيع العمل القطري المعني بمواجهة التحديات العالمية. وستواصل مجموعة البنك الدولي توسيع نطاق استخدامها للمعرفة في المشروعات، وبناء القدرات المحلية في مجال البيانات والمهارات التحليلية، وضمان إمكانية استخدام الجميع للمعارف العالمية بكل حرية.

ستواصل مجموعة البنك الدولي العمل من خلال شبكة <u>شراكاتها</u> الموسعة والجمع بينها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد الشراكات عنصراً أصيلاً في التنمية، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص، وعلى المستويين المحلي والعالمي. وتجسد المؤسسة الدولية للتنمية هذه الشراكة، حيث تجمع معا مندوبي المؤسسة، وممثلي البلدان المقترضة، وكذلك الشركاء من القطاعين العام والخاص. وستكون الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين ضرورية لمساندة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة ورسالة مجموعة البنك الدولي المعززة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، والأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستركز مجموعة البنك الدولي على الشراكات ذات الأهمية الإستراتيجية، بالاستفادة من الميزة النسبية للمجموعة. وتجسيدا للرسالة المعززة، يمكن لمجموعة البنك الدولي عقد منتديات قُطرية وإقليمية، تناقش محاور التركيز الأساسية، والأهداف الموجهة للتصدي للتحديات العالمية، لتدعيم إقامة شراكات بين أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص.

أ. تحسين نموذج العمل: التوجهات الرئيسية

27. **سيتم تعزيز نموذج عمل البنك وفقاً لأربعة توجهات إستراتيجية، استناداً إلى نقاط القوة الرئيسية للنهج الحالي الخاص بعمليات مجموعة البنك الدولي.** النموذج الرئيسي لمجموعة البنك الدولي القائم على أساس قُطري؛ وهو نهج مجموعة البنك الدولي الواحد والتعاقبي الذي يعكس قوة المجموعة؛ وكذلك الالتزام بالعمل من خلال شبكة واسعة من الشراكات لدعم البلدان كي تحقق أهداف التنمية المستدامة؛ إضافة إلى القدرة على تقديم المعارف القُطرية والعالمية، إلى جانب قدرتها على تعبئة تمويل واسع النطاق، وجميعها تشكل نقاط قوة رئيسية في نموذج عمليات مجموعة البنك الدولي، الذي يمكن بناء التحسينات التالية عليه (انظر الإطار 2 للمزيد من التفاصيل).

28. **<u>أولاً، ستساند مجموعة البنك الدولي الأثر الإنمائي للبلدان بطرق تستجيب على نحو متزايد للتحديات العالمية وتتصدى لها</u>.** ويمكن أن تنشأ التحديات الإنمائية التي يواجهها بلد ما، ليس على المستوى القُطري فحسب، بل أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي؛ ويمكن أن يكون لمسار التنمية في بلد ما تأثير عابر للحدود. وعلى هذا النحو، من الضروري فهم هذه الصلات فهماً قوياً. ومن الأمثلة على هذه الصلات تعميم ونشر التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية وخطوات الالتزام باتفاق باريس. وتستلزم هذه الروابط أيضاً تنقيح برمجة موارد مجموعة البنك الدولي على المستوى القُطري، من خلال إصلاح إطار الشراكة القُطرية (الإستراتيجية) واستخدام أدوات ونُهُج تحليلية وتمويلية، تربط نتائج المشروعات بالتحديات العالمية. ويمكن استخدام التمويل المستند إلى النتائج على نحو متزايد لتحفيز النتائج التي تُسهم في التصدي للتحديات القُطرية والعالمية، وعلى سبيل المثال، تنفيذ التوصيات والخطط الواردة في التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية وتعميم

[12] يشمل تسهيل رأس المال الخاص رأس المال الخاص المعبأ عبر التمويل الخاص المشترك لعمليات مجموعة البنك الدولي ورأس المال الخاص الذي يتم تمكينه من خلال إصلاحات السياسات واستثمارات القطاع العام التي تساندها عمليات البنك الدولي.

ذلك؛ ويمكن أن يشمل ذلك تقديم موارد ميسرة كحوافز، مثلما يُقدم من خلال الصندوق الائتماني لتوسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات. ويمكن من خلال النُهُج متعددة المراحل تنسيق التمويل مع الوقت أو عبر البلدان فيما يخص القضايا العابرة للحدود، بناءً على الاستجابة الناجحة لجائحة كورونا. ويمكن لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، استخدام نُهُج المنصات لمساندة الجهات المتعاملة من القطاع الخاص، للمساهمة في مواجهة التحديات العالمية في مختلف البلدان. ومن المقترحات المحددة إنشاء برامج عالمية ذات أولوية لمجموعة البنك الدولي (انظر الفقرة 37) التي تختار فيها البلدان المشاركة، القيام بالاستثمار في تحقيق نتائج التنمية القُطرية، التي تساعد على الوفاء بتحديات عالمية مختارة على نطاق واسع.

29. **وتعد الحاجة إلى تيسير التمويل، وإدخال تعديلات على آليات التخصيص من بين المسائل الخاصة، لربط البرامج القُطرية بالتحديات العالمية**. ويمكن أن يكون التيسير ضرورياً عندما تحقق استثمارات القطاعين العام والخاص في البلدان منافع لبلدان أخرى. وستكون زيادة المساندة المقدمة للمنافع العامة العالمية أسرع بدرجة كبيرة مع تقديم المزيد من التيسير، لكن هذا لا يمكن أن يأتي على حساب الموارد الميسرة لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المؤهلة للاقتراض، من المؤسسة الدولية للتنمية. وعلى الرغم من مناقشة المصادر المحتملة للتيسير في القسم الخامس، سيتعين أيضاً وضع المبادئ الخاصة بعمليات التشغيل لتحقيق التيسير بكفاءة. ومن الضروري أيضاً استعراض آليات التخصيص لضمان تمكينها من تقديم المساندة للبلدان الأكثر أهمية من حيث مواجهة التحديات العالمية. ويمكن استخدام الآليات المستندة إلى النتائج على نحو متزايد كوسيلة فعالة لتحقيق التيسير، مثلما يتم من خلال الصندوق الائتماني لتوسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات. ويمكن أيضاً أخذ مسائل قابلية التعرض للمخاطر والمعاناة في الحسبان على نحو أفضل عند قياس مدى التأهل للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

30. **ثانياً، <u>ستوسع مجموعة البنك الدولي نطاق عملياتها، وتعظم الاستفادة منها، بشكل حاسم لتحقيق الأثر المأمول</u>**. نظراً للتأخيرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحاجة الملحة للتصدي للتحديات العالمية، يجب أن يحقق دعم مجموعة البنك الدولي النتائج على نطاق واسع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الموارد التمويلية المتاحة من مجموعة البنك الدولي ومن خلال التمويل المشترك (القسم الخامس)، وكذلك من خلال تسهيل الحصول على رأس المال الخاص وتعبئة الموارد المحلية (انظر أدناه). وفيما يتعلق بنموذج عمل البنك، ستكون الخطوة الأولى هي ضمان أن تركز البرامج القُطرية بشكل أكثر منهجية على توسيع نطاق الأثر. وسيتطلب ذلك إدخال تحسينات على نهج مجموعة البنك الدولي الواحد، بما في ذلك تحديد أولويات البرامج على المستوى القُطري، على مستوى البنك، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، حيث إن الأثر الإنمائي لمؤسسات مجموعة البنك الدولي معا يمكن أن يكون أكثر من مجموع الأثر الذي تحققه كل مؤسسة على حدة، إذا أُحسن تنسيق البرامج القُطرية، وتم تعظيم الاستفادة من المجموعة الكاملة من الأدوات المالية والاستشارية لمجموعة البنك الدولي. والخطوة الثانية هي تحسين دمج المعارف الإنمائية في العمليات، سواء بإدخال الأدلة والشواهد القائمة في تصميم المشروعات، أو دمج نُهُج التعلم والتقييم في المشروعات لتوليد معارف جديدة. وتتمثل الخطوة الثالثة في تشجيع النُهُج البرامجية، بما في ذلك ما يتم من خلال البرامج المقترحة العالمية ذات الأولوية لمجموعة البنك الدولي. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أيضاً توسيع نطاق المساندة المقدمة للمؤسسات المحلية، تمشياً مع النهج التعاقبي: ويمكن لمؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، زيادة القروض والضمانات المحلية بشروط تجارية؛ حيث يمكن للبنك الدولي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، زيادة الإقراض على المستوى المحلي بضمان سيادي؛ ويمكن للبنك زيادة مساندة البلدان المتعاملة معه التي لم تتمكن بعد من الحصول على التمويل بشروط تجارية، وزيادة الدعم بطرق أخرى من بينها الانخراط مع البلدان المتعاملة معه في الجوانب التنظيمية.

31. **ثالثاً، <u>يجب على مجموعة البنك الدولي أن تشارك بصورة متزايدة على المستويين الإقليمي والعالمي</u>، مما يكمل مشاركتها القُطرية**. على قدر أهمية المشاركة القُطرية، تتطلب قضايا وفورات الحجم والتنسيق أيضاً مشاركة تتجاوز المستوى القُطري، سواء أكانت متعددة البلدان أو على المستويين الإقليمي أو العالمي. ويمكن لمجموعة البنك الدولي الدخول في شراكات إستراتيجية إقليمية وعالمية، على

سبيل المثال، مع بنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من المنظمات والمنصات الإقليمية، للتصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية. ويمكن أن تشمل مجالات التركيز سياقات الهشاشة والصراع والعنف، والقضايا العابرة للحدود مثل أحواض الأنهار، ونُهُج التكيف الإقليمي مع تغير المناخ، وتجارة الطاقة الإقليمية، ومصائد الأسماك، التي غالباً ما تكون ذات طبيعة إقليمية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أيضاً تقديم يد العون والمساعدة في وضع المعايير العالمية والإقليمية، والعمل من خلال الشراكات لإرساء معايير ذات صلة بالتحديات العالمية، مثل بروتوكولات الرصد والإبلاغ والتحقق بشأن أسواق الكربون وشبكات مراقبة الأمراض. ويمكن أيضاً إعداد المزيد من البيانات والتحليلات العالمية والإقليمية، على سبيل المثال لتحديد الروابط بين مختلف التحديات العالمية؛ ويمكن أن يشمل هذا العمل منظور البلدان مرتفعة الدخل، حيث نعتزم المشاركة بشكل أكثر انتظاماً وأكثر منهجية، من خلال العمل التحليلي، وتسهيل رصد ومتابعة القضايا العالمية والإقليمية. ولدى المؤسسة الدولية للتنمية نافذة إقليمية نجحت في خلق حوافز لإيجاد حلول إقليمية للتحديات الإنمائية، وسيواصل جهاز الإدارة العمل على إعداد مقترحات لخلق حوافز للبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع ملاحظة أن ذلك سيتطلب تحديد مصدر لتقديم التسهيلات.

32. **رابعاً، <u>ستعزز مجموعة البنك الدولي قدراتها الخاصة بالعمليات للاستجابة للأزمات</u>.** تدرك الرسالة المعززة أن القدرة على الصمود والاستدامة هدفان إنمائيان مهمان في حد ذاتهما. وقد كانت السنوات الأخيرة ذكرى حزينة بأن الأزمات قد تقضي على عقود من التنمية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أن تعزز قدرتها على الاستجابة للأزمات: (1) فيما يتعلق بالأزمات على المستوى القُطري، مما يجعل تمويل الاستجابة في حالات الطوارئ أكثر انتظاماً وتطبيقا وتعميما في جميع البلدان؛ (2) فيما يتعلق بالأزمات على المستويين الإقليمي والعالمي، بالتعلم من الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا. ويمكن أن يشمل ذلك زيادة توسيع نطاق المنتجات القائمة مثل إصدار سندات التأمين ضد الكوارث. ويمكن أن ينشئ البنك صندوقاً لتوجيه موارد المانحين لدفع خدمة الديون نيابة عن البلدان المتعاملة معه لفترة من الزمن لخلق حيز مالي للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن الأزمة، كما يقوم باستعراض الخيارات المتاحة بشأن شروط الديون المعنية بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

33. **ويعد القاسم المشترك بين هذه التوجهات الإستراتيجية، اثنتين من الأولويات الأساسية: تسهيل الحصول على رأس المال الخاص وتعبئة الموارد المحلية.** ويمكن توسيع نطاق الأثر الإنمائي بتنفيذ إجراءات تدخلية من خلال الحكومات والأسواق على حد سواء، ويتطلب القيام بذلك المزيد من الموارد – من القطاعين العام والخاص – لمساندة جهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة. ويمكن أيضاً أن يسهم تسهيل الحصول على رأس المال الخاص وتعبئة الموارد المحلية إسهاماً كبيراً في التصدي للتحديات العالمية العابرة للحدود.

34. **وستدعم مجموعة البنك الدولي تنمية القطاع الخاص، وتوسيع نطاق تسهيل الحصول على رأس المال الخاص من خلال تحسين مشاركة مقدمي رؤوس الأموال الخاصة وتحسين البيئة المواتية:**

- ويمثل *تمكين رأس المال الخاص* خطوة رئيسية بهدف تهيئة بيئة مواتية لتدفق رأس المال الخاص، ويأتي من خلال مقترحات لتدعيم الدراسات التشخيصية القُطرية الأساسية، وزيادة المساندة البرامجية، بما في ذلك الإصلاحات الأولية، وتعميم المبادئ التعاقبية في أطر الشراكة القُطرية، والإسهام في وضع المعايير الدولية.
- وهناك حاجة إلى *تدفقات للاستثمارات الرأسمالية*. ومن الممكن أن يؤدي إنشاء برامج عالمية ذات أولوية لمجموعة البنك الدولي (انظر الفقرة 37)، وزيادة استخدام برنامج مجموعة البنك الدولي الواحد المشترك، إلى توسيع الفرص القابلة للاستثمار. ويمكن مساندة المؤسسات المملوكة للدولة لاجتذاب رأس المال الخاص. ويمكن أن تساعد الخدمات الاستشارية، ودعم التمويل، الدول ذات السيادة، والجهات المحلية، والمتعاملين من القطاع الخاص، على الوصول إلى أسواق رأس المال المُقترض المستدامة

والخضراء والزرقاء. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أيضاً مساندة "الشراكات المختلطة بين القطاعين العام والخاص" التي تقدم مساندة من القطاع العام لمشروعات البنية التحتية الاجتماعية أو الأساسية، للحد من تصورات المخاطر وجعل الاستثمارات الخاصة ميسورة التكلفة ومُجدية.

- تعزز حلقات الوصل المعنية بتوفير *رأس المال الخاص* المعروض من رأس المال. وعلى الجانب المحلي، يمكن لمجموعة البنك الدولي زيادة مساندتها لصناديق الاستثمارات الإستراتيجية العامة، وتنمية مؤسسات الاستثمار المحلية مثل صناديق المعاشات التقاعدية والتأمين وشركات الاستثمار. ويمكنها توسيع نطاق المساندة المقدمة لمؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية. ولتسهيل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود، ستقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد مقترحات خاصة بشأن التمويل المشترك ومنصات الاستثمار (انظر أدناه) والمساهمة في تعزيز قدرة المستثمرين على الاطلاع على تاريخ المدفوعات الخاصة بمشروعات القطاع الخاص، في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، من خلال قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية (القسم الخامس).

35. **وستزيد مجموعة البنك الدولي دعمها للبلدان لتحسين أنظمة تعبئة الموارد المحلية بطرق تتسم بالعدالة والتقدم والكفاءة والاستدامة.** ويمكن للبنك الدولي أن يطور أداة مراجعة الإنفاق العام الخاصة به، وهي أداة تشخيصية أساسية، لمراجعة المالية العامة من خلال تضمين تقييم لتعبئة الموارد المحلية وتقديم توصيات بشأن السياسات المتعلقة بكيفية تحسين الحيز المتاح في المالية العامة. ويمكن أيضاً زيادة الدعم للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ويمكن استخدام سياسة تمويل التنمية المستدامة لتحفيز تعبئة الموارد المحلية في البلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أيضاً الاستفادة من قدرتها على جمع مختلف الأطراف للعمل مع الشركاء في القطاعين العام والخاص بشأن قضايا تعبئة الموارد المحلية، على سبيل المثال مساندة البلدان النامية في المنتديات العالمية والإقليمية مثل منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية.

36. **وستواصل مجموعة البنك الدولي أيضاً تحسين الكفاءة الخاصة بعملياتها الداخلية وتقييم الموارد اللازمة لتمكين تطورها.** وستكون زيادة الكفاءة والقدرات الداخلية، أموراً بالغة الأهمية، لتمكين الجهات المتعاملة مع البنك، من زيادة كفاءة إعداد المشروعات والاستجابة للمتعاملين معها في تنفيذ نموذج عمل البنك المُحسَّن. وحققت مجموعة البنك الدولي تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة: ليس فقط زيادة حجم قروض البنك وحجم عملياته، بل إن هناك اختصار كبير للوقت المستغرق، بدءاً من مرحلة التصور العام، إلى موافقة مجلس المديرين التنفيذيين، والوقت المستغرق من موافقة المجلس، إلى صرف أول دفعة ، كما أن المشروعات الصحية التي يمولها البنك الدولي، في مواجهة جائحة كورونا، قد تم صرف الأموال الخاصة بها بوتيرة أسرع بعشرة أمثال تقريباً مقارنة بالمشروعات الصحية الأخرى. وقد حسنت مؤسسة التمويل الدولية كفاءتها من خلال الموافقة سريعة المسار على مشروعات الاستجابة لمواجهة الجائحة، من خلال محفظة الاستجابة ،وآلية المساءلة واتخاذ القرارات، التي تم تحديثها. كما عزز برنامج الاستجابة لجائحة كورونا سريع الصرف، الخاص بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، أوجه الكفاءة، مع التعلم من البرنامج الذي يعمل على زيادة المكاسب المحققة من خلال زيادة الإنتاجية في مختلف أعمال الوكالة. وعلى مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، قامت مجموعة البنك الدولي أيضاً بتعظيم الموارد المالية المتاحة، من خلال تشديد انضباط الموازنة، وإتباع برنامج طموح لتحقيق الكفاءة ووفورات الحجم، ويجري بذل جهود إضافية أخرى في الوقت الراهن. غير أنه يلزم بذل مزيد من الجهود، مثل زيادة استخدام أدوات البيانات، لإثراء النُهُج المستندة إلى تحليل المخاطر ، فضلاً عن الموارد الإضافية من خلال موظفي مجموعة البنك الدولي، لخفض تكاليف العمليات بالنسبة لفرق عمل مجموعة البنك الدولي والمتعاملين معه، وتوسيع نطاق التمويل والأثر ، مع الإقرار بأن مسؤوليات الوفاء بالتزامات مجموعة البنك الدولي، والالتزام بالمعايير المحترمة، تزيد من تكلفة التنفيذ.

ب. *تعزيز نموذج عمل البنك: المقترحات*

37. **سيتم تقديم مجموعة أولية من المقترحات للوفاء بهذه التوجهات الإستراتيجية** وتمثل هذه المقترحات خطوات أولية مهمة يمكن اتخاذها في إطار تطور مجموعة البنك الدولي، ويمكن أن تصبح جزءاً من برنامج العمل الخاص بالمشاركات بين المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وجهاز إدارته بعد اجتماعات الربيع.

1. **تطوير الدراسات التشخيصية القُطرية الأساسية لمجموعة البنك الدولي.** بناءً على الخبرات المستمدة من التقارير القُطرية للمناخ والتنمية، ستواصل مجموعة البنك الدولي الاستثمار في الدراسات التشخيصية القُطرية الأساسية، لضمان التحليل القُطري المنهجي لما يلي: (1) ركائز الفقر والنمو والاستدامة للرسالة المعززة، و(2) التحديات التي تواجه تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص. وستسترشد الدراسة التشخيصية لمجموعة البنك الدولي بمزيد من العمل التحليلي المنتظم والممنهج بشأن البلدان مرتفعة الدخل ودورها وخبراتها في مواجهة التحديات العالمية. وسيعمل ذلك على إثراء البرامج القطرية والحوار بشأن السياسات مع البلدان المتعاملة مع البنك، فضلا عن الشراكات الإستراتيجية.

2. **وضع معايير للوقوف على التحديات العالمية الأكثر أهمية.** لقد كانت مجموعة البنك الدولي انتقائية عند التصدي للتحديات العالمية، والتعامل مع المنافع العامة العالمية في الماضي (الإطار 1). وستوضع معايير لمواصلة تحديد التحديات العالمية ذات الصلة، التي يتعين النظر فيها بصورة انتقائية في عملية التطور، مع إجراء عملية استعراض دوري لكي يتسنى التكيف مع احتمال ظهور احتياجات وأولويات جديدة في المستقبل.

3. **اقتراح تعديلات لإعادة تصميم بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي.** من شأن تعزيز أهداف النتائج في أطر الشراكة القُطرية، وبطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي المنقحة، أن يقيسا على نحو أفضل مساهمات مجموعة البنك الدولي في دعم البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإسهام في تحقيق نتائج التنمية العالمية، تمشياً مع رسالتها المعززة.

4. البرنامج التجريبي **لشروط التمويل المرتبط بتحقق النتائج من خلال مجموعة أدوات البنك الدولي.** استجابة لطلب محدد من البلدان المتعاملة مع البنك، يستلزم هذا المشروع التجريبي تخفيض مدفوعات الفائدة، بموجب اتفاقية إقراض من البنك الدولي، باستخدام موارد المنح، بمجرد الوفاء بمستهدفات محددة للأداء البيئي. ورهناً بتوافر التمويل بشروط ميسرة، يمكن توسيع نطاق هذا المشروع التجريبي، لزيادة الحوافز المشجعة على تحقيق النتائج المتعلقة بالتحديات العالمية، مما يضيف قيمة إلى مجموعة أدوات التمويل المستندة إلى الأداء التي تعتمد عليها مجموعة البنك الدولي.

5. **البحث عن فرص لتوسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة.** يتمثل أحد الخيارات الرئيسية التي يجب استكشافها في زيادة التمويل المخصص لصندوق توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات، وصندوق المنافع العامة العالمية الحالي التابع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يتم دمجه بالكامل في نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويتسم بأنه غير مخصص؛ ويمكن للإدارة أن تفتح الصندوق أمام مساهمات المانحين، مع التركيز بشكل واضح على التحديات العالمية المحددة محل الاهتمام. ويتمثل أحد الخيارات البديلة في استخدام عدد محدود من الصناديق الاستئمانية الشاملة، التي تركز على المنافع العامة العالمية. ويمكن أن يأتي التمويل بشروط ميسرة أيضاً من التمويل المشترك من صناديق الوساطة المالية، أو المؤسسات الثنائية، أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى (انظر المقترح أدناه بشأن التمويل المشترك). وستقوم مجموعة البنك الدولي بتنسيق جمع الأموال بشروط ميسرة للمنافع العامة العالمية، حتى عندما يتم توزيع هذه الأموال من خلال وسائل منفصلة، لاستخدامات القطاع الخاص

والقطاع العام. وستعمل مجموعة البنك الدولي أيضاً في إطار رؤوس أموال الجهات المانحة، لاستكشاف تحقيق الاستفادة المثلى من الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية القائمة وإعادة توجيهها.

6. **توسيع نطاق مجموعة أدوات الاستجابة للأزمات.** تعتزم مجموعة البنك الدولي *زيادة قدرة البلدان على الحصول على التمويل الطارئ لمواجهة الكوارث*. ويمكن أن يشمل ذلك التوسع في استخدام خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث بالنسبة للمقترضين من البنك؛ وإنشاء نُهُج متعددة المراحل للتأهب للكوارث بمراحل للاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة؛ وتمكين إعادة توظيف الأموال غير المصروفة، على نحو أكثر كفاءة في محافظ الاستثمار بالبلدان المعنية، من أجل الاستجابة الفورية للكوارث. ويمكن لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تكييف وتوسيع أدوات الإقراض والضمانات لمساندة رأس المال العامل، ومساندة الأصول السائلة، والأدوات الأخرى التي تدعم الجهات المتعاملة من القطاع الخاص المتأثرة بالأزمات. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أيضاً *إعداد دليل مجموعة البنك الدولي للاستجابة الطارئة، ومن اليوم الأول للاستجابة للأزمات على المستوى العالمي*، بالتعلم من الدروس المستفادة من الاستجابة العالمية لجائحة كورونا التي قامت بها مجموعة البنك الدولي. ومن شأن ذلك أن يحدد الخطوات التحضيرية ويضعها موضع التنفيذ لتفعيل خطة الاستجابة للطوارئ بمجرد وقوع أزمة مشابهة.

7. **تفعيل دور أدوات مجموعة البنك الدولي لتعبئة رأس المال الخاص.** ستسعى مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إلى البحث عن فرص للوصول لمنتج مشترك، يستخدم التأمين ضد المخاطر السياسية، الذي تقدمه الوكالة، لتغطية بعض الجهات المتعاملة مع المؤسسة (المشاركون في القروض من الفئة باء)، لدعم تمويل القطاع الخاص في المشروعات طويلة الأجل، لاسيما عندما تكون المخاطر السياسية المتصورة مرتفعة. وستعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على زيادة تغطيتها الضمانية في حالات مخالفة العقود، لزيادة اجتذاب مؤسسات استثمارية جديدة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. وسيتم تعزيز الضمانات، بما في ذلك استخدام ضمانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، لمساندة تسهيلات المشاركة في تحمل المخاطر للاستثمارات المراعية للمناخ، في الحالات التي يتعذر فيها استخدام منتجات مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بأسعار تجارية، لمؤسسات الوساطة المالية؛ وتوسيع نطاق ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتغطية المخاطر المتصلة بحقوق الكربون؛ والسعي لإدارة مخاطر الضمانات التي يقدمها البنك من خلال سوق التأمين الخاص (دون المساس بمعاملة الدائن الممتاز لدى البنك، والتي قد تتطلب تمويلا بشروط ميسرة نظراً لانخفاض أسعار الإقراض لدى البنك الدولي).

38. **وبالإضافة إلى هذه الخطوات الأولية، سيبحث المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة بمجموعة البنك الدولي أيضاً السبل التالية.** وتعتبر هذه الخطوات ذات إمكانات كبيرة لتعزيز نموذج عمل البنك الدولي، ولكنها ستستفيد من المزيد من التحليل أو التطوير أو التشاور.

1. **توسيع نطاق البرامج القُطرية.** يمكن أن تتضمن أطر الشراكة القُطرية قسماً موحداً تحت عنوان "للتحديات العالمية والإقليمية" وأن تضع برامج بشكل أكثر وضوحاً، حول القدرة على الصمود، والشمول، والاستدامة، بالاستفادة من الدراسات التشخيصية الأساسية لمجموعة البنك الدولي التي يتم القيام بها تباعا. وينبغي أن تحقق أطر الشراكة القُطرية الجديدة أيضاً مشاركة إستراتيجية تمهيدية أكثر منهجية بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، للتأكيد على الاهتمام بتسهيل رأس المال الخاص، والاستفادة من النهج التعاقبي وإتباع نهج مخصص لتوسيع نطاق تحقيق الأثر المأمول.

2. **تحسين التعلم من المشروعات ونشر هذه المعارف لتحسين الأثر الإنمائي.** تتمتع مجموعة البنك الدولي بخبرة عميقة في استخدام البيانات والتجارب للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات، وكذلك تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها، وذلك من خلال بناء قدرات محلية لإدارة المشروعات وتحليلها. ويمكن للاستثمارات الصغيرة في مجال التعلم وتقييم الأثر، أن تحقق زيادات كبيرة في الأثر الخاص بالعمليات. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أن توسع بصورة منهجية الاستثمارات في التعلم والتقييم لزيادة النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال التمويل الذي تقدمه.

3. **تقديم مقترح إلى مجلس المديرين التنفيذيين لتجريب عدد قليل من البرامج العالمية ذات الأولوية على مستوى مجموعة البنك الدولي التي تسهم في التخفيف من التحديات العالمية.** وستوفر البرامج العالمية ذات الأولوية إطاراً لمجموعة من الأهداف والغايات في مجال البرامج النوعية التي تتناول محاور تركيز محل اهتمام، وسيعمل ذلك على جمع أدوات وخبرات مجموعة البنك الدولي باتباع النهج التعاقبي، الذي يمكن تعميمه في مختلف البلدان، بناء على طلب البلدان المتعاملة مع البنك. وسيستند الاختيار إلى الأولويات الإستراتيجية، وسيتم إطلاق البرامج العالمية ذات الأولوية لمجموعة البنك الدولي، حيثما توجد كتلة حرجة من البلدان المهتمة، وإمكانية انضمام مزيد من البلدان إليها، مع وجود تغطية في مختلف المناطق. ويجب أن تظل البرامج العالمية ذات الأولوية مستندة بشكل كامل إلى النموذج القُطري الخاص بمجموعة البنك الدولي، وستختار البلدان المشاركة في البرامج العالمية ذات الأولوية على أساس أولوياتها المحلية، وذلك باستخدام الموارد المخصصة لها من المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتمويل مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فضلاً عن الموارد الرأسمالية الخاصة التي تمت تعبئتها أو إتاحتها من خلال الإجراءات التدخلية التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي. وسيتم إعداد مزيد من التفاصيل عن هذه البرامج العالمية ذات الأولوية، بما في ذلك إعداد منهجية مشتركة لمجموعة البنك الدولي لاختيار الموضوعات وتفاصيل التنفيذ.

4. **تقديم حوافز للمشروعات الإقليمية إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.** تتمتع المؤسسة الدولية للتنمية بخبرة مستمدة من نافذتها الإقليمية لإعداد المشروعات الإقليمية، وفي الوقت نفسه يمكن لمؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، استخدام منصات وشركات إقليمية، فضلاً عن مكانتهما في الأسواق لما يتمتعان به من مركز مالي، لدعم المعاملات الإقليمية في كل من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وسيبحث البنك الدولي للإنشاء والتعمير مقترحاً لتوسعة تقديم هذه الحوافز إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

5. **وضع مبادئ للتمويل بشروط ميسرة للبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.** تلتزم المؤسسة الدولية للتنمية بمبادئ راسخة بشأن منح التسهيلات الاعتمادات والمنح والقروض بشروط ميسرة، للبلدان المنخفضة الدخل، التي يجب أن تحتفظ بأولوية قصوى. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور رائد في وضع مبادئ التمويل المختلط للقطاع الخاص، وهما مستمران في قيادة مؤسسات التمويل الإنمائي، في مجال الإفصاح والشفافية. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى زيادة التيسير، لتسريع التركيز على المنافع العامة العالمية، واجتذاب المزيد من رأس المال الخاص في البلدان متوسطة الدخل. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل، لتحديد مبادئ التمويل بشروط ميسرة، للقطاع العام، في البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن المرجح أن يكون ذلك حول الحد الأدنى من التمويل بشروط ميسرة، والأثر الإنمائي، وتبسيط الإجراءات، وتحقيق القيمة مقابل المال، والشفافية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، تبحث مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، خيارات لتوسيع نطاق التمويل المختلط، ليشمل المشروعات التي تتطلب مسارات أطول، نحو الجدوى التجارية

أو مستويات دعم أعلى. وستواصل مجموعة البنك الدولي أيضاً الابتكار بشأن نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، التي ستتم مراجعتها في استعراض منتصف الفترة للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

6. **استحداث منصة توريق مدعومة بنظام المستودعات تابعة لمؤسسة التمويل الدولية.** تقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بتطوير مشروع منصة جديدة للإيداع والحفظ والتوريق (منصة التوريق المدعومة بنظام المستودعات) التي يمكن تنفيذها لإطلاق رأس المال من المؤسسات المعنية، لتمويل التنمية على نطاق واسع. ومن شأن هذه المنصة أن تخلق جسراً بين الأصول التي أنشأتها بنوك التنمية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي، ومؤسسات الاستثمار، وتسهيل الوصول إلى أوعيتها العميقة من رأس المال طويل الأجل، وتحويل نهج العمل الخاص ببنوك التنمية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي إلى إنشاء الاستثمارات إلى توزيعها وإعادة بناء المراكز المالية للمؤسسات المعنية.

7. **مراعاة قابلية التأثر بالمخاطر عند تحديد أهلية الاستفادة من مجموعة البنك الدولي.** ويأتي ذلك مراعاة للأثر المتزايد للتحديات العابرة للحدود، ولاسيما تغير المناخ، وخاصة على الدول الصغيرة، وسيقوم جهاز الإدارة باستعراض الخيارات المتاحة لمراعاة قابلية التأثر، فيما يتعلق بأهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع مراعاة اعتبارات المخاطر التحوطية.

8. **وضع منصات تمويل مشترك لعمليات القطاع العام،** بالشراكة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، وشركاء التنمية الثنائيين (انظر القسم الخامس). وعلى نطاق أوسع، سيستعرض مجلس المديرين التنفيذيين وجهاز الإدارة بمجموعة البنك الدولي كيف يمكن تدعيم الشراكات مع المؤسسات الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9. **إعداد صناديق تمويل مشتركة لتعبئة رأس المال الخاص للبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع مشاركة مقدمي رؤوس الأموال الخاصة في الإقراض للمشروعات التي يقوم البنك بإعدادها وتمويلها بشروط التمويل المختلط.** وستتطلب هذه المنصة مساندة من المانحين لتحمل الخسارة الأولى، من أجل تعزيز القدرة على تحمل تكلفة التمويل الذي يقدمه صندوق تعبئة رأس المال الخاص، وكذلك تحسين تلبية رغبة المستثمرين في الاستثمار.

10. **إنشاء صندوق ائتماني متعدد المانحين (مع إمكانية تجديد موارده) من أجل تيسير وصول القطاع الخاص للمنافع العامة العالمية.** تبحث مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين، حالياً، لتقديم تمويل ميسر لعمليات القطاع الخاص.

39. **ومن خلال هذه المقترحات، سيتم تدعيم نموذج عمل مجموعة البنك الدولي لتوسيع نطاق استجابتها وتأثيرها.** وقد نوقشت المجموعة الأولى من الإجراءات المقترحة، مع المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، الذين أعربوا عن تأييدهم العام. وسيعمل جهاز الإدارة الآن على المضي قدماً في عملية الإعداد، وسيواصل العمل الوثيق مع المجلس لتقديم التحديثات، والتماس الإرشادات، وطلب الموافقة حسب ملائمتها. وتتطلب الإجراءات الأخرى مزيداً من النظر، وسيبحث جهاز الإدارة هذه الإجراءات بمزيد من التفصيل، وذلك بالتشاور الوثيق مع مجلس المديرين التنفيذيين، بهدف الحصول على تحديث ومقترحات محتملة، بعد اجتماعات الربيع لعام 2023. ويشمل ذلك مقترحات بشأن العناصر اللازمة لوضع الحوافز الإدارية، لتحقيق طموحات مجموعة البنك الدولي المتطورة.

الجدول 2: مقترحات لتطوير نموذج عمل مجموعة البنك الدولي

لأغراض لتطوير الأولي	الأمور التي سيتم بحثها
مشاركة مجلس المديرين التنفيذيين وجهاز الإدارة بمجموعة البنك الدولي في تقديم المقترحات من أجل: - إعادة إجراء الدراسات التشخيصية القُطرية الأساسية لمجموعة البنك الدولي (مع التركيز على المبادئ التعاقبية، وتسهيل الحصول على رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية) - وضع معايير للوقوف على التحديات العالمية الأكثر أهمية - اقتراح تعديلات على بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي - البرنامج التجريبي للوقوف على شروط التمويل المرتبط بتحقيق النتائج من خلال قروض البنك. - استكشاف مصادر جديدة للتمويل بشروط ميسرة، مثل صندوق توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات، وفتح باب المشاركة في صندوق المنافع العامة العالمية التابع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أمام المانحين، وتعظيم الاستفادة من الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية - توسيع نطاق مجموعة أدوات الاستجابة للأزمات - تعزيز ضمانات البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وأدواتهما المشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة	- اقتراح تنقيح ومراجعة لإطار الشراكة القُطرية لإظهار أولويات البلدان والتحديات العالمية - استكشاف استخدامات إضافية لآليات التعلم والتقييم في عمليات مجموعة البنك الدولي - مقترح مشروع تجريبي للبرامج العالمية ذات الأولوية لدى مجموعة البنك الدولي - مقترح لتحفيز المشروعات الإقليمية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير - وضع مبادئ للتمويل بشروط ميسرة - إنشاء منصة إيداع وتوريق تابعة لمؤسسة التمويل الدولية - مراعاة قابلية التأثر بالمخاطر عند تحديد أهلية الحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية/قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير - إنشاء منصة تمويل مشترك لعمليات القطاع العام، بالشراكة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف - إنشاء صندوق تمويل مشترك لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة تابع لمجموعة البنك الدولي - إنشاء صندوق ائتماني متعدد المانحين (مع إمكانية تجديد موارده) من أجل تيسير وصول القطاع الخاص للمنافع العامة العالمية

5. تلبية الاحتياجات التمويلية لتعزيز رسالة مجموعة البنك الدولي

40. **يجب استمرار تكييف النموذج المالي لمجموعة البنك الدولي، وزيادة قدراتها التمويلية زيادة كبيرة، لتحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي ذات المظلة الشاملة ونموذج عمله المعزز، ويتضمن ذلك مواصلة دورها المعني بمواجهة التقلبات الدورية عند الاستجابة للأزمات في المستقبل.** وستكون هناك حاجة إلى زيادة القدرات المالية في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى شروط تيسير إضافية، لزيادة التركيز على المنافع العامة العالمية، بما في ذلك الحوافز للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالنظر إلى العوامل الخارجية لاستثمارات هذه المنافع. ويمثل ذلك تغييراً كبيراً في النموذج المالي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويعكس الحاجة إلى التمويل المختلط للقطاع الخاص. ويجب أن تكون هذه الموارد الميسرة إضافية، ولا يمكن أن تأتي على حساب مكافحة الفقر وعدم المساواة. ويجب أيضاً أن تتوفر إمكانات كافية للاستجابة للأزمات العالمية القادمة. وعلى الرغم من الحاجة إلى إدخال بعض التحسينات على نماذج التمويل الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان[13] الاستثمار، مثل زيادة التمويل بشروط ميسرة للاستثمارات التي تسهم في مواجهة التحديات العالمية، فإن قدرات التمويل الأساسية للمؤسسة والوكالة تتسق مع احتياجاتهما الحالية. وخلال

[13] تتضمن توصيات تقرير هيئة إطار كفاية رأس المال التابعة لمجموعة العشرين أيضاً زيادة الاستفادة من النموذج المالي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تحقيق زيادة الكفاءة الرأسمالية بوجه عام في مختلف بنوك التنمية متعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، تستكشف مجموعة البنك الدولي هياكل لإطلاق رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال إعادة تمويل ديون الشركات المملوكة للدول باستخدام ضمانات وأدوات إعادة التأمين الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

السنوات الأخيرة، تحسن مركز كفاية رأس المال لدى مؤسسة التمويل الدولية ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة أثناء الجائحة، وعمليات تحصيل رأس المال، وإعادة التوازن لمحفظة المساهمات في رأس المال، مع قيام المؤسسة بزيادة تمويلها للأنشطة المناخية والمنافع العامة العالمية، وبرغم كل ذلك، فإن الزيادة الأكثر في معدلات الإقراض ستعني الوصول إلى حدود كفاية رأس المال في وقت مبكر.[14] غير أن القدرات المالية للبنك الدولي تواجه قيوداً كبيرة، ويرجع ذلك أساساً إلى الدور الكبير في الاستجابة الكبيرة لمواجهة التقلبات الدورية التي قدمتها مجموعة البنك الدولي منذ عام 2020، ومن ثم تركز الخيارات في هذا القسم إلى حد كبير على البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية.

41. **يتمتع البنك بسجل حافل وناجح، في تعظيم الاستفادة من المركز المالي، والابتكارات المالية، التي يمكن الاستفادة منها في التطور الحالي، مع حماية الاستدامة المالية على المدى الطويل.** ويمكن اللجوء إلى مجموعة من الخيارات، لمواصلة تكييف النموذج المالي للبنك، وزيادة قدراته التمويلي، بما في ذلك تعزيز الدخل الصافي القابل للتخصيص، والاستفادة من توصيات هيئة استعراض إطار كفاية رأس المال (تقرير هيئة مجموعة العشرين، 2022). ويعرب الأعضاء بصورة مستمرة عن تأييدهم القوي لمبادئ زيادة تمويل التنمية، مع ضمان حصول البنك على تصنيفات ائتمانية ممتازة من الفئة AAA، ووضع/معاملة الدائن الممتاز، والاستدامة المالية على المدى الطويل. ويلخص الجدول 3 التدابير الأولية التي نوقشت مع المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي لتعزيز القدرة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.[15]

الجدول 3. إيضاح أثر خيارات البنك الدولي للإنشاء والتعمير[16]

(الأرقام الواردة في السيناريو 1 والسيناريو 2 للخيارات المختلفة مستقلة عن بعضها ولا تمثل "حزمتين" محتملتين من الخيارات)

	الخيارات	الإطار الزمني التوضيحي	إيضاح الأثر على القدرات الإقراضية المجمعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على مدى 10 سنوات (بمليارات الدولارات)	
			السيناريو المحتمل 1	السيناريو المحتمل 2
1	تحويل المخاطر: رفع حد ضمان المساهمين	السنة المالية 2023	5[1]	10[1]
2	تحويل المخاطر: ضمانات إضافية من بنوك التنمية متعددة الأطراف/المنطقة الاقتصادية الأوروبية	السنة المالية 2023	0.5	1
3	استعراض جدوى تحقيق خفض تحوطي في الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض	السنة المالية 2023	40 *(في حالة الخفض بواقع نقطة مئوية واحدة)*	
4	رأس المال المختلط: سوق رأس المال	السنة المالية 2024-2023	6 *(إذا بلغت قيمة الإصدارات مليار دولار)*	12 *(إذا بلغت قيمة الإصدارات ملياري دولار)*

[14] عند إجراء مناقشات بشأن زيادة رأس المال مع مجلس المديرين التنفيذيين في عام 2018، كان من المتوقع أن تستخدم مؤسسة التمويل الدولية رأسمالها بسرعة بعد فترة التحصيل - المتوقع أن تنتهي حالياً في السنة المالية 2025 - وأن تقترب من حد كفاية رأس المال بحلول السنة المالية 2030. ويعكس خط الأساس الذي نحن بصدده تزايد حجم الارتباطات والتحول إلى المنتجات والأسواق عالية المخاطر؛ وسيناريو خط الأساس يتسم بحالة من عدم اليقين، نظراً لطبيعة المخاطر التي ينطوي عليها نموذج عمليات مؤسسة التمويل الدولية، وتأثرها بتقلبات الاقتصاد الكلي، والتقلبات المالية. ومن شأن الزيادة الأكثر حدة في معدل الارتباطات التي تعكس توجهات جديدة في إطار هذا التطور أن تؤدي إلى تسريع وتيرة استخدام رأس المال، بحيث تصل مؤسسة التمويل الدولية إلى حدودها قبل السنة المالية 2030.

[15] وبالإضافة إلى ذلك، يعرض المرفق 2 خريطة لتوصيات هيئة إطار كفاية رأس المال التابعة لمجموعة العشرين.

[16] ثمة خيار آخر من شأنه أن يعزز قدرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ألا وهو تخفيض تحويلات الدخل الخارجية (لاسيما الموجهة إلى المؤسسة الدولية للتنمية)، ولكن لن يكون هذا الخيار متسقاً مع مبدأ تضامن مجموعة البنك الدولي مع البلدان الأشد فقراً، وذلك نظراً للأثر السلبي بسبب خفض التحويلات إلى المؤسسة الدولية للتنمية على القدرات المالية للمؤسسة.

5	رأس المال المختلط: المساهمون	السنة المالية 2024–2023	30 *(إذا بلغت قيمة الإصدارات 5 مليارات دولار)*	60 *(إذا بلغت قيمة الإصدارات 6 مليارات دولار)*
6	تخفيف القيود المفروضة على الحد القانوني للإقراض (تعديل المواد)	السنة المالية 2024–2023	غ/م	غ/م
7	رأس المال تحت الطلب: نموذج محسَّن	السنة المالية 2024–2023	يمكن أن يوفر تعزيز رأس المال تحت الطلب مجالاً إضافياً للرفع المالي. يخضع هذا الأمر للمناقشة مع المساهمين ووكالات التصنيف الائتماني.	
8	إمكانية إجراء مراجعة أخرى للحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض	السنة المالية 2024–2023		
9	زيادة أسعار فوائد القروض		5 *(إذا زاد المستوى العام للأسعار بنسبة 10 نقطة أساس)*	10 *(إذا زاد المستوى العام للأسعار بنسبة 20 نقطة أساس)*
10	زيادة رأس المال[2]		50 *(إذا بلغت قيمة الجزء المدفوع من رأس المال 5 مليارات دولار)*	100 *(إذا بلغت قيمة الجزء المدفوع من رأس المال 10 مليارات دولار)*

ملاحظات:

1. يفترض ذلك قيام الجهات المانحة ذات التصنيف الائتماني الممتاز من الفئة AAA، بتقديم ضمانات بقيمة 5 و10 مليارات دولار. وسيكون للضمانات المقدمة من الجهات المانحة ذات التصنيف الائتماني الأقل من الفئة AAA أثر أقل على القدرات الإقراضية الكلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.
2. يفترض ذلك فترة اكتتاب مدتها 5 سنوات.

أ. الخطوات المتفق عليها لتعزيز القدرة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (ما يصل إلى 50 مليار دولار من القدرات الإضافية على مدى 10 سنوات؛ انظر الجدول 4)[17]

42. **تعديل الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض.** يتمحور إطار كفاية رأس المال الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير حول الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض والذي حصل على موافقة مجلس الإدارة، وهو ما يضمن ألا تتجاوز المخاطر المالية والخاصة بالعمليات التي يتحملها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، قدرته على تحمل المخاطر، وذلك في إطار سعيه للوفاء بالواجبات الإنمائية المناطة به. واستعرض جهاز الإدارة جدوى إجراء تخفيض تحوطي في الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض، وذلك من خلال زيادة إقبال المساهمين (الذين يتحملون قدرا معقولا من المخاطر) على تلبية الدعوة لتوفير رأس المال تحت الطلب، وزيادة الاعتماد على "رفع مستوى" نسبة رأس المال تحت الطلب من جانب وكالات التصنيف الائتماني، مع الاستمرار في حماية التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA، والاستدامة المالية طويلة الأجل له. واستناداً إلى المعلومات التقييمية الواردة من المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي، تسلّم المديرون التنفيذيون مقترحاً بشأن خفض نسبة حقوق الملكية إلى القروض من 20 إلى 19%. ويوازن هذا المقترح بين تعزيز القدرة التمويلية وزيادة مخاطر الدعوة إلى توفير رأس المال تحت الطلب، مع الالتزام بتنفيذ مبادئ حماية التصنيف

[17] خضعت ثلاث خطوات، واردة في الفقرات 42، و43، و44، إلى مناقشة مستفيضة أجراها المديرون التنفيذيون للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وحظيت بتأييد واسع. وتمر هذه التدابير بمرحلة المناقشة والموافقة النهائيتين، وذلك في الوقت الحالي الذي يوضع فيه هذا التقرير في صيغته النهائية ليتم تعميمه ونشره، ومن المتوقع اتخاذ إجراءات بشأنه بحلول موعد اجتماعات الربيع أو تقريباً وقت انعقادها. ويندرج تنفيذ هذا التدبير النهائي المحدد والوارد في هذا القسم (الفقرة 45) ضمن اختصاص جهاز الإدارة، وإن كان قد خضع أيضاً للمناقشة التي أجراها المديرون التنفيذيون وحظي بتأييد واسع.

الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA، ومعاملة الدائن الممتاز، والاستدامة المالية طويلة الأجل، والتي عاود المديرون التنفيذيون بالبنك الدولي التأكيد عليها بقوة. وسيساعد هذا المقترح على زيادة مستوى الإقراض السنوي المستدام بنحو 4 مليارات دولار سنوياً من السنة المالية 2024، أو بنحو 40 مليار دولار على مدى السنوات العشرة القادمة.

43. **مقترح تخفيف القيود بسبب الحد القانوني للإقراض.** تنص مواد النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (والمشار إليها بـ"المواد")، على أنه "لا يجوز، في أي وقت، زيادة إجمالي المبالغ القائمة [غير المسدّدة] من الضمانات التي يقدمها البنك أو القروض التي يمنحها أو يشارك في منحها إذا ترتب على هذه الزيادة تجاوز هذا الإجمالي نسبة 100% من رأس المال المكتتب به غير المنتقص، والاحتياطيات، والفائض لدى البنك الدولي. ويشار إلى ذلك بالحد القانوني للإقراض بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويحدد الحد القانوني للإقراض الحد الأقصى للمبلغ الذي يقرضه البنك، كما ينص على أن إجمالي حسابات القروض (بما ذلك الضمانات) يجب ألا تتجاوز إجمالي مساهمات رأس المال، أي رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، ورأس المال تحت الطلب. وقد دخل الحد القانوني للإقراض محل التنفيذ عند صياغة هذه المواد عام 1944، وحين كان البنك الدولي هو المؤسسة الأولى من نوعها في السوق، ولم يدخل عليه أي تعديل منذ ذلك الحين. ويمثل الحد القانوني للإقراض إجمالي حد الرفع المالي غير الحساس للمخاطر، وذلك بالنظر إلى التدابير الاسترشادية التي توضح هذا الحد. وعلى النقيض من ذلك، يتسم إطار كفاية رأس المال الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير بحساسيته للمخاطر. ويتمحور هذا الإطار حول الحد التحوطي الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض، والتي توائم الحد الأقصى للإقراض، بفضل قدرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تحمل المخاطر، استناداً إلى قياس رأس المال، وذلك بحسب المركز المالي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (أي رأس المال المدفوع مضاف إليه الاحتياطيات، ويشار إليه أيضاً بـ "حقوق الملكية القابلة للاستخدام"). ومن المتوقع أن يصبح الحد القانوني للإقراض في الوقت الحالي أكثر إلزاماً من الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض، وذلك في سياق التخطيط المالي متوسط الأجل. واستجابة لطلب المديرين التنفيذيين، أعد جهاز الإدارة مسودة تقرير مرفوعة من المديرين التنفيذيين إلى المحافظين، توصي بحذف المادة الثالثة من القسم الثالث من النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك أعد مشروع قرار لينظر فيه المحافظون. وسيقوم جهاز الإدارة بشكل مستقل بتنفيذ برنامج عمل لتقييم عملية تحديد الحد الأقصى للإقراض في إطار كفاية رأس المال الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

44. **رأس المال المختلط** يشير مصطلح "رأس المال المختلط" إلى مجموعة أدوات الديون الثانوية، والتي تتسم بطاقة استيعابية للخسارة مماثلة لتلك الخاصة بحقوق الملكية، ولكن دون أن تخصص لها أي حقوق تصويت. وقد بحث جهاز الإدارة في القدرة على إمكانية إصدار رأس مال مختلط، لتعزيز القدرات التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.[18] وخضع خياران من أدوات رأس المال المختلط؛ أحدهما خاص بالمساهمين، والآخر خاص بالمستثمرين في سوق المال، إلى تقييم يشمل كيفية هيكلة أدوات رأس المال المختلط المحتملة وتنفيذها، وكذلك تأثيرها على القدرات التمويلية، وتسعير القروض، ونسبة الدخل للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يتحمل الخيار الخاص بسوق رأس المال، تكلفة أعلى بكثير (ما بين 250 – 300 نقطة أساس) مقارنة بتكلفة الاقتراض من الأسواق المعتادة الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي من شأنها أن تؤدي تباعاً إلى زيادة ملحوظة في أسعار فوائد القروض، ما لم يتم الاحتفاظ بها بحجم صغير نسبياً. وهناك أهمية خاصة لاحتواء الأثر السلبي الذي يفرضه ارتفاع تكلفة الاقتراض المرتبطة بإصدار رأس مال مختلط، نظراً لمخاوف المساهمين ذات الصلة بارتفاع أسعار الفوائد على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد أعد جهاز الإدارة مقترحاً بشأن جدوى خيار رأس المال المختلط، كما يسعى الجهاز إلى الحصول على تفويض من مجلس المديرين التنفيذيين، لإطلاق برنامج تجريبي

[18] درس جهاز الإدارة أيضاً إمكانية دمج مساهمات في شكل منح مقدمة من غير الأعضاء (مثل المؤسسات الخاصة). وعلى الرغم من إمكانية تنفيذ عملية دمج المساهمات في شكل المنح المقدمة من غير البلدان الأعضاء من الناحية القانونية، مع إمكانية الاستفادة من الرفع المالي على غرار رأس المال المدفوع، تعتمد هذه المساهمات اعتماداً كبيراً على المصلحة المحققة من المؤسسات من غير البلدان الأعضاء من خلال تقديم مساهمات في شكل منح للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (والتي يُعترف بها على كدخل وإضافة للاحتياطيات)، دون أن يصاحب ذلك أي أثر على نظام الحوكمة.

خاص بسوق رأس المال، بتكلفة تصل إلى مليار دولار، خلال السنة المالية 2023–2024. وتتولى مؤسسة التمويل الدولية مسؤولية متابعة التطورات على مستوى التعاون بين البنك الدولي والمساهمين، وبالتالي يمكن لمؤسسة التمويل الدولية أن تحتل مكانة جيدة تستطيع بفضلها إصدار أدوات رأس مال مختلط في المستقبل، مع مراعاة وضعها الخاص وخصائصها.

45. **زيادة معدل تحويل المخاطر**. يُعد التوسع في ضمانات المساهمين، وضمانات بنوك التنمية متعددة الأطراف، و/أو تبادل المخاطر، هو الأكثر جدوى من بين خيارات تحويل المخاطر ، والتي يمكن تنفيذها في الأجل القريب لتحقيق نتائج ملموسة، مع الأخذ في الاعتبار أن (أ) العمليات المدعومة من الجهات الضامنة المصنفة على أنها أقل من الفئة AAA ستظل مستفيدة بمجال حركة كبير، و(ب) يمكن أن يؤدي برنامج الضمانات ذات الحجم الكبير للغاية، إلى إضعاف نموذج الأعمال غير المخصصة لدى البنك الدولي. وعلى وجه التحديد، سيرفع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الحد الأقصى لضمانات المساهمين، بمقدار يتراوح بين 5 – 15 مليار دولار.

ب. دراسة تعزيز التدابير المعنية بتعظيم الاستفادة من المركز المالي للبنك الدولي

46. **تعزيز رأس المال تحت الطلب**. يؤدي خفض الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض، من نسبتها الحالية، التي تبلغ 20%، إلى 19%، إلى زيادة الاعتماد على رأس المال تحت الطلب الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك لمساندة التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA، إلى الحد الذي تسمح به وكالات التصنيف الائتماني. ويسلط تحليل شروط رأس المال تحت الطلب الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأحكامه، والقيود المفروضة عليه، الضوء على غياب أي من المنافع الخاصة بعمليات رأس المال تحت الطلب، وذلك بالنظر إلى هدفه وهيكله المتمثل في حماية حاملي السندات في حالة الإعسار. وناقش جهاز الإدارة أيضا خيار تحسين نموذج رأس المال تحت الطلب، مما يسمح بالدعوة إلى توفير رأس مال تحت الطلب، لتدعيم العمليات مع وجود عوامل تحفيز، وجداول زمنية، وإجراءات واضحة تسمح بتوجيه الدعوة لتوفير رأس المال. وتم استكشاف آليتين محتملتين، بهدف تعزيز رأس المال تحت الطلب، الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير للاستكشاف، وهما (أ) تعديل حصص رأس المال تحت الطلب الحالية على أساس طوعي، و(ب) الموافقة على تفعيل زيادة جديدة في رأس المال تحت الطلب بشروط أكثر مرونة وأفضل تحديداً.

47. **وسيواصل البنك الدولي، في الأشهر المقبلة، العمل على وضع آليات محتملة لتعزيز رأس المال تحت الطلب، الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالتشاور مع المساهمين ووكالات التصنيف الائتماني**. وسيشمل هذا، في إطار آلية تعديل رأس المال تحت الطلب، استكشاف جدوى الاعتراف بأي مبالغ يدفعها أحد المساهمين (نتيجة للدعوة الموجهة لهم لتوفير رؤوس الأموال تحت الطلب)، لكي يقدم مساهمته وقت حدوث زيادة في رأس المال في المستقبل.

48. **رأس المال المختلط للمساهمين**. سيواصل جهاز الإدارة وضع خيارات للمساهمين، خاصة برأس المال المختلط، وذلك بالتعاون مع المساهمين أصحاب المصلحة، بما في ذلك إمكانية توجيه الفائض من حقوق السحب الخاصة.

49. **تحويل المخاطر الإضافية**. سيسعى البنك أيضاً إلى البحث عن فرص إضافية، للحصول على ضمانات من بنوك التنمية متعددة الأطراف، أو تبادل المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يستكشف جهاز الإدارة إمكانية إنشاء منصة خاصة بضمانات محافظ الاستثمار.

50. **تعزيز الاستفادة من النموذج المالي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتحقيق كفاءة رأس المال الكلية**. أوصت هيئة إطار كفاية رأس المال الخاص بمجموعة العشرين، بنوك التنمية متعددة الأطراف، بأن تتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، لتحويل مخاطر

الائتمانات السيادية، إلى المركز المالي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك بهدف توسيع مجال الحركة للإقراض في بنوك التنمية متعددة الأطراف. وأشار الاستعراض الفني الأولي، الذي أجرته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، للتوصية بأن أعباء رأس المال كانت أقل مقارنة بحجم القروض الممنوحة وآجال الاستحقاق، وذلك في ضوء تنوع محافظ الاستثمار الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، واستفادتها من إعادة التأمين الخاص، ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض إجمالي استخدام رأس المال على نطاق منظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف بأكملها. وأشار الاستعراض أيضاً إلى التفاوت الكبير في الأسعار على مستوى محافظ الاستثمار، بين القروض السيادية غير المسعرة تجارياً، والخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف، والتسعير المعدّل حسب المخاطر الخاص بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مما يؤدي إلى فرض بنوك التنمية متعددة الأطراف تسعيراً على القروض السيادية، من شأنه أن يحد من قدرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، على إعادة تأمين حجم القروض الممنوحة في السوق الخاصة.[19] وعلى الرغم من قيام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستكشاف تصميم محفظة استثمار سيادية عالية الانتقائية، خاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف، والذي من شأنه أن يتغلب على بعض الصعوبات، فإن النتيجة قد تتمثل في فرض قيود شديدة على الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، للوفاء بالواجبات المناطة بها، والمتمثلة في التخفيف من مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، تستكشف مجموعة البنك الدولي أيضاً هياكل تحرير رأس المال الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك من خلال إعادة تمويل ديون المؤسسات المملوكة للدولة، عبر استخدام ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وإعادة التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، ستدرس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التوصية المقدمة من هيئة إطار كفاية رأس المال الخاص بمجموعة العشرين، إلى جانب مقترحات مجموعة البنك الدولي، والذي من شأنه أن يعزز كفاءة رأس المال بمنظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار قدرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على الوفاء بواجباتها الأساسية.

ج. ماذا بعد تدابير تعظيم الاستفادة من المركز المالي؟

51. **وفقاً للنموذج المالي الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، يظل ارتفاع أسعار القروض وزيادة رأس المال هما المحركان التقليديان لزيادة القدرة التمويلية.**[20] وفيما يتعلق بزيادة أسعار القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يشعر العملاء بالقلق إزاء ارتفاع تكاليف الإقراض. وفي ضوء ذلك، أشارت المناقشات التي أجريت مع المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي إلى الآتي: (1) أهمية انخفاض تسعير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مقارنة بأسعار السوق بالنسبة للبلدان المتعاملة معه، مما يدعم وضعية البنك كدائن ممتاز (وهو أحد المكونات الأساسية التي يتسم بها نموذجه المالي)، ولتعزيز قدرة المقترض على تحمل الديون؛ (2) وتزيد أسعار فوائد قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير أيضاً مقارنة بغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك بعد زيادة أسعار القروض عدة مرات منذ عام 2009؛ (3) ولا تتسق الزيادات في الأسعار مع زيادة التركيز على المنافع العامة العالمية؛ (4) وتدفع بالفعل الزيادة الملحوظة التي شهدتها السنوات الأخيرة في أسعار الإقراض الشاملة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي يحركها ارتفاع سعر الفائدة، تكاليف الإقراض بالنسبة للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي ضوء هذه المخاوف، لا يوجد إقبال من المساهمين في هذه المرحلة على زيادة الأسعار، بوصفها وسيلة لتعزيز القدرات التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

---

[19] تتضمن المعوقات الهيكلية الإضافية التي تحول دون جدوى تنفيذ التوصية المعنية بتحويل المخاطر ما يلي: الأحجام المحتملة ومستويات المخاطر الخاصة بحجم القروض الممنوحة المحولة، وتداعيات التصنيف الائتماني لبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومدى توفر خدمات إعادة التأمين من القطاع الخاص وتكلفته، والتأثير المفروض على إطار إدارة المخاطر، والقيود على عملية الحلول (في الحقوق والالتزامات) في حالات التخلف عن السداد والاسترداد، وآثار المعاملة التفضيلية للدائنين.

[20] ثمة خيار آخر من شأنه أن يعزز قدرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ألا وهو تخفيض تحويلات الدخل الخارجية (لا سيما الموجهة إلى المؤسسة الدولية للتنمية)، ولكن لن يكون هذا الخيار متسقاً مع مبدأ تضامن مجموعة البنك الدولي مع البلدان الأشد فقراً، وذلك نظراً للأثر السلبي بسبب خفض التحويلات إلى المؤسسة الدولية للتنمية على قدرة القدرات المالية للمؤسسة.

52. **تظل زيادة رأس المال، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتتابع هذه الزيادة، أقوى آلية يمكن تبنيها لرفع القدرات التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يتيح كل دولار من رأس المال المدفوع إقراض 10 دولارات من القروض الإضافية على مدى 10 سنوات.**[21] وستكون أي زيادة في رأس المال، وذلك بالنظر إلى التكلفة المصاحبة على المالية العامة التي سيتحملها المساهمون، خاضعة للنظر بشكل متسلسل ودقيق، قياساً على تدابير تعظيم الاستفادة من المركز المالي، والذي من شأنها أن تزيد من القدرة على استغلال الموارد القائمة، ورفع درجة التقدم المحرز في تبني التدابير الهادفة إلى تعزيز نموذج عمل مجموعة البنك الدولي. ومع ذلك، نظراً لأهمية قيام البنك الدولي بتوسيع نطاق مساندته للبلدان المتعاملة معه في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة، وبذل مزيد من الجهود للتصدي للتحديات العالمية، والاستمرار في استغلال قدر كافٍ من قوته للاستجابة للأزمة القادمة، فإن تعزيز القدرات المستندة إلى تدابير تعظيم الاستفادة من المركز المالي وحده، لن يكون كافياً قياساً على احتياجات البلدان المتعاملة معه، حتى بعد خصم المكاسب الكبيرة المحصّلة، من تسهيل الحصول على رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية في الأجل المتوسط. وعلاوة على ذلك، يمكن للإشارة القوية لدعم المساهمين، والمرتبطة بزيادة رأس المال، أن تُمكِّن البنك من توسيع نطاق مركزه المالي، على نحو فعلي، وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد فقط على تدابير تعظيم الاستفادة من المركز المالي.

د. النموذج المالي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ودرجة التيسير

53. **بقدر ما يُطلب من البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم الدعم للمشروعات التي تهدف إلى تحقيق المنافع العامة العالمية بأحجام كبيرة، قد يكون حجم موارد المنح المطلوبة لخفض سعر أحجام المنافع العامة العالمية الإضافية إلى مستويات ميسرة كبيراً أيضاً.** ويُعد نهج تسعير القروض الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي بموجبه يتم تحميل التكاليف على المقترضين، والذي يفتقر إلى شروط ميسرة مباشرة، عنصراً محورياً في النموذج المالي الخاص بالبنك الذي يتميز بطبيعته ذاتية الاستدامة.**22** ومن الناحية الإرشادية، بالنسبة لكل قرض تبلغ قيمته مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، سيتطلب تخفيض سعر الإقراض بمعدل 200 نقطة أساس، نحو 240 مليون دولار بالقيمة الاسمية، أو 170 مليون دولار بالقيمة الحالية.[23] ومن المرجح تكرار الحاجة إلى شروط ميسرة لتدبير هذه الموارد. وبقدر ما تتطلب الرسالة المعززة تمويل المزيد من المشروعات، التي تتسم بتباين كبير في التكاليف، والفوائد المرتبطة بالمنافع العامة العالمية، سيتعين حينها أن تؤدي درجة التيسير، إلى تحفيز المقترضين، على استغلال سعة كبيرة من مجال حركتهم للحصول على المنافع العامة العالمية، كما ستكون هناك حاجة إلى تبني آليات تعمل بكفاءة على تعبئة موارد المنح الإضافية وإدارتها.

54. **يمكن أن تستند تعبئة موارد المنح الإضافية وإدارتها، إلى الآليات المتبعة في مجموعة البنك الدولي، مثل صندوق توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات، و/أو فتح صندوق خاص بالمنافع العامة العالمية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير يتم تجديد موارده من جانب الجهات المانحة، و/أو تزويد صناديق شاملة محددة بمساهمات جديدة.** سيتوقف اختيار الآلية (أو مجموعة الآليات) المناسبة لتحقيق هدف تعبئة موارد المنح، للاستفادة بالمنافع العامة العالمية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، على المواءمة الاستراتيجية والعملية مع الرسالة المعززة ونموذج العمل، وكذلك على أفضليات الجهات المانحة. وسيكون من المهم أيضاً ألا يتم منح شروط ميسرة

---

[21] يزيد حجم ارتباطات الإقراض على مدى 10 سنوات بفضل رأس المال المدفوع الإضافي عن عمليات البنك الدولي الإضافية التي تصل إلى نحو 5:1، والتي يتم تقديمها على أساس الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض، ويرجع ذلك إلى إجمالي المدفوعات التدريجية المرتبطة بارتباطات القروض الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والدخل المحقق من الإقراض، وكذلك أقساط سداد القروض الجزئية على مدى 10 سنوات.

[22] نتيجة لنموذج البنك الدولي للإنشاء والتعمير ذاتي الاستدامة، يلزم أساساً إدخال زيادات رأس المال لمعالجة أي نقص في مستويات الإقراض المستدامة الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير (على أساس قاعدة رأس مال محددة)، وذلك مقابل مستويات الإقراض المتسقة مع أهداف المساهمين وأولوياتهم. ومن ناحية أخرى، تتطلب طبيعة الشروط التيسيرية الأساسية للمؤسسة الدولية للتنمية إجراء عمليات تجديد الموارد الجارية للحفاظ على قدراتها على الإقراض الأطول أجلاً.

[23] تقديرات إرشادية تستند إلى قرض استثماري يبلغ متوسط أجل استحقاقه 15 سنة.

للبلدان المؤهلة للاقتراض فقط من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبلدان متوسطة الدخل بشكل أعم، على حساب البلدان الأشد فقراً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن البنك يدير حجماً كبيراً من موارد المنح من خلال الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية، والتي يكون مقر بعضها في البنك، تظل المساهمات المركزية وغير المجزأة هي أفضل سبيل للاستفادة من برامج إصدار السندات التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية. وعلاوة على ذلك، نجد قيودا على القدرة على إعادة توجيه موارد الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية، نحو مساندة الشروط الميسرة المقدمة لمشروعات المنافع العامة العالمية، في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذه القيود تفرضها أولويات الجهات المانحة (في حالة الصناديق الاستئمانية) ونظام الحوكمة المستقل (في حالة صناديق الوساطة المالية). وسيستلزم تعزيز أثر المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الممثلة، في الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية، إعادة النظر في الاستخدام الحالي للمنح. ويقف جهاز الإدارة على أهبة الاستعداد للمساعدة في إجراء هذا الحوار في إطار رؤوس الأموال المقدمة من الجهات المانحة.

هـ. القدرة التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية

55. **رُغم قوتها، تواجه حالياً حزمة التمويل التي يبلغ قيمتها 93 مليار دولار الخاصة بالعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التحدي المتمثل في التصدي لأزمات متعددة، معظمها غير متوقع وغير مخطط له، وذلك عندما كانت تجري المناقشات المعنية بالعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.** وعلى الرغم من تركيز العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، على التحديات العالمية الرئيسة، المتمثلة في تغير المناخ، والتأهب لمواجهة الجوائح، والهشاشة، فإن حجم الأثر السلبي استمر في التفاقم مخلّفاً أزمة للبلدان المتعاملة مع البنك، إزاء ضرورة توفير التمويل للتصدي لهذه التحديات، وهو ما يزيد صعوبة العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتاح الموقف الرأسمالي الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية، على المدى القصير لها، أن تدعم البلدان على التعجيل بتوفير الموارد الخاصة بالعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، من السنة المالية 2023 إلى السنة المالية 2024–2025. غير أن هذا يوحي بانخفاض التمويل في السنوات الأخيرة من العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية انخفاضاً كبيراً. ومن المتوقع أن تنخفض القدرات التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية في السنوات الأخيرة من العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، أي في السنتين الماليتين 2024 و2025، بواقع 10 مليارات دولار، مقارنة بالسنة المالية 2023، لتصل إلى نحو 26 مليار دولار سنوياً، في وقت تستمر فيه الأزمة والاحتياجات التمويلية المتزايدة.

56. **يسعى البنك الدولي بنشاط إلى التخفيف من حدة انخفاض معدل الإقراض، بهدف الحفاظ على القدرات التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية في السنتين الماليتين 2024 و2025 عند المستوى السنوي المخطط له والبالغ 30 مليار دولار**، وذلك استناداً إلى عدد المحاور التي ستحتاج إلى الدخول في مزيد من المشاورات مع مندوبي المؤسسة الدولية للتنمية خلال اجتماعات الربيع، واستعراض منتصف الفترة الخاص بالعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والعملية الحادية والعشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل ذلك ما يلي:

- **تحقيق أهداف تعبئة الأموال، لاسيما في المقترح الجاري بشأن إنشاء برنامجا خاصا للتصدي للأزمات (والمعروف سابقاً باسم SPURR).** ويهدف المقترح الخاص بإنشاء برنامج التصدي للأزمات، إلى معالجة أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على البلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية، والتي تأثرت بالفعل تأثراً بالغاً، بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، والوقود، والأسمدة، وكذلك يهدف إلى تقديم مساندة إضافية لأوكرانيا ومولدوفا. ويهدف برنامج التصدي للأزمات إلى تعبئة موارد جديدة مقدمة من الجهات المانحة، مستفيداً بالمركز المالي للمؤسسة الدولية للتنمية، وذلك من خلال قناتين مخصصتين، تهدفان إلى: (1) تقديم المساندة إلى أوكرانيا ومولدوفا (برنامج SPUR)؛ و(2) تقديم المساندة الإضافية والاستجابة للأزمات

بالبلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية (+CRW)، بما في ذلك تمويل الاستجابة المبكرة لمساندة البلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية في التصدي لأزمة انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن التمويل المقدم من نافذة الاستجابة للأزمات (+CRW) أن يساعد في التخفيف من المنحدر قصير الأجل. فعلى سبيل المثال، يؤدي قيام البلدان والجهات المانحة بتقديم مساهمات توضيحية بقيمة 4 مليارات دولار إلى تحقيق 6 مليارات دولار من القدرات الإضافية الخاصة بنافذة الاستجابة للأزمات (بما في ذلك زيادة نافذة تمويل الاستجابة المبكرة بمقدار مليار دولار)، مما يساعد في زيادة التمويل الموجه إلى البلدان المؤهلة للحصول على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية بواقع 3 مليارات دولار سنوياً إذا تم توزيعه بالتساوي في السنتين الماليتين 2024 و2025، أو بما يصل إلى 6 مليارات دولار في السنة المالية 2024.

- **اتخاذ مزيد من التدابير لإعادة توجيه الموارد في السنتين الماليتين 2024–2025**، وذلك بهدف إتاحة مبالغ إضافية تتراوح بين مليار ومليارَي دولار سنوياً للبلدان، من خلال إعادة الالتزام بالأرصدة الملغاة من المشروعات منخفضة الأداء، أو التي لم تعد ذات أولوية.
- **اتخاذ تدابير تعظيم الاستفادة من المركز المالي لتعزيز كفاية رأس المال.** بالإضافة إلى الدعم التقليدي من المنح وقروض الشركاء الميسرة، المقدمة من الجهات المانحة، سيبحث جهاز الإدارة في جدوى تكييف بعض التدابير قيد النظر، لصالح البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنها ضمانات الجهات المانحة ورأس المال المختلط، بطريقة تناسب نهج المؤسسة الدولية للتنمية الميسر.

57. **إلى جانب العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، من المتوقع أن يؤدي التدهور في وضع ديون البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية، إلى تشجيع المؤسسة على تقديم مزيد من المنح والقروض، بشروط أكثر تيسيراً من تلك التي كان من المفترض تقديمها خلال مفاوضات العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.** ومن شأن هذا الأمر أن يفرض تداعيات سلبية طويلة الأجل على قدرة المؤسسة الدولية للتنمية ، في وقت تحتاج فيه المؤسسة إلى أن تظل قادرة على الاستمرار مالياً، وفي وضع قوي لتلبية احتياجات البلدان المتعاملة مع البنك، باستخدام نطاق التمويل المناسب والميسر، بالنظر إلى انتكاس المكاسب الإنمائية نتيجة للأثر الوخيم الذي ألحقته الأزمات المتداخلة على البلدان الأشد فقراً.

58. **وسيبحث جهاز الإدارة، في إطار المناقشات المعنية بالتطور، في اتخاذ تدابير إضافية، لتعزيز القدرات المالية طويلة الأجل، للمؤسسة الدولية للتنمية،** كما سيسعى للحصول على معلومات تقييمية أولية، من مندوبي المؤسسة الدولية للتنمية، في يوم المؤسسة الدولية للتنمية، خلال اجتماعات الربيع، مع وضع خطط لمناقشة هذه الخيارات في استعراض منتصف المدة للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.[24]

و. التدابير الأخرى

59. **التمويل المشترك.** استكمالاً لجهود التمويل المشترك لرأس المال الخاص، يمكن أن يمثل التمويل المشترك من القطاع العام مصدراً فعالا للتمويل المبسّط والمتزايد، والذي يهدف، على سبيل المثال لا الحصر، إلى التصدي للتحديات العالمية الناشئة أمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية. ولا يزال الطلب شديداً على خبرات البنك، وتمويله، وحضوره ومشاركته في البلدان المعنية، وقدرته على جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات من الشركاء الحاليين والجدد المحتملين، في مجال التمويل المشترك. وثمة أيضاً فرصة لتحسين مواءمة التمويل الميسر مع احتياجات البلدان، مثل تقديم الدعم المرتبط بالمناخ أو اللاجئين. كما يعمل التمويل المشترك على تعزيز الشراكات،

[24] بالإضافة إلى ذلك، كما ورد الجلسة في الإعلامية الفنية التي عُقدت في 10 يناير/كانون الثاني بعنوان "مناقشة استعراض أوليفر وايمان لإطار كفاية رأس المال الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية"، ستُختتم متابعة جهاز الإدارة للاستعراض باستعراض منتصف المدة، كما ستتم تغطيته في المناقشات الخاصة باستعراض منتصف المدة.

ويستلزم التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الإقليمية، وشركاء التنمية بصورة منهجية. ونظراً لاتساع نطاق الاحتياجات، وفي إطار برنامج العمل المعني بالتطور، سيبذل جهاز الإدارة جهوداً متضافرة، من أجل تعظيم الاستفادة من التمويل المشترك، وذلك من خلال الاستجابة جيدة التنسيق، ومتعددة الأوجه، عبر المصادر متعددة التمويل، والأطراف الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك من خلال إدخال تعديلات على الحوافز الداخلية والخارجية، وزيادة الوعي، وتحسين التنسيق بين الشركاء، وتبني نهجاً أكثر استهدافا، يراعي درجة التيسير والسياق الخاص بالبلد المعني.

60. **اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية.** جاء إنشاء اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية، التابع لبنوك التنمية متعددة الأطراف، في عام 2009، وكان الهدف من إنشائه، تجميع بيانات بشأن المخاطر من الأعضاء، واستخدام هذه البيانات لإعداد إحصاءات، تُمكّن الأعضاء من معايرة وضبط أنشطة إدارة المخاطر الخاصة بهم وتعزيزها. وقد نما اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية ليضم 25 عضواً، معظمهم من بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، وهو يغطي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كما يعزز هذا الاتحاد التعاون في مجالات الامتثال التنظيمي، والمناقشات مع مراجعي الحسابات، ووكالات التصنيف الائتماني، والتقييمات الشفافة لمخاطر محافظ الاستثمار عند مشاركة أطراف ثالثة في عمليات تحويل المخاطر، أو التمويل المشترك، بالتعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف. ويُعد كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من ضمن الأعضاء الفاعلين في اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية، وقد ساهمت هذه المؤسسات، أو تخطط للمساهمة في تجميع بيانات المخاطر، بغية تعزيز قيمة قاعدة بيانات المخاطر المجمعة، بجهد تعاوني ومشترك. وتُعنى قاعدة البيانات الأكبر حجماً بالاستثمارات في مشروعات القطاع الخاص، والمشروعات المحلية التي تفتقر إلى ضمانات من القطاع العام، أما قاعدة بيانات الإقراض بضمانات سيادية فتتسم بأنها محدودة بدرجة أكبر. ولا تدّخر مجموعة البنك الدولي، بوصفها عضواً مؤسساً في الاتحاد، جهداً في التعاون مع اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية، وذلك للانطلاق في تفعيل المرحلة الثانية من نشاط الاتحاد. وتحقيقاً لتلك الغاية، أقرت اللجنة التوجيهية الخاصة بمخاطر قواعد بيانات الأسواق الصاعدة العالمية أجندة استباقية، تتضمن المشاركة مع المستثمرين، ومقدمي البيانات الرئيسيين، وأعضاء مجموعة العشرين. ويعمل اتحاد مخاطر قواعد بيانات الأسواق الصاعدة العالمية، على إعداد أساليب إجرائية خاصة بإتاحة البيانات على الصعيد الخارجي، مع توفير الإجراءات الوقائية ومعايير الجودة الملائمة وإعطاء الأولوية لبيانات القطاع الخاص.

الجدول 4: مقترحات لتطوير نموذج تمويل مجموعة البنك الدولي

الخطوات المتفق عليها (مع تقدير أثر القدرات على مدى 10 سنوات)	نقاط بحثها[25]
- تخفيض الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير من 20% إلى 19% (نحو 40 مليار دولار تقريباً) - رفع تقرير من المديرين التنفيذيين إلى المحافظين بشأن حذف الحد القانوني للإقراض من المواد للنظر فيه من جانب المحافظين	- توفير رأس المال تحت الطلب المعزز/الاحتياطي - توفير رأس المال المختلط للمساهمين، بما في ذلك من خلال توجيه الفائض من حقوق السحب - توفير ضمانات على محافظ الاستثمار ومنصة الضمانات - تعزيز التمويل المشترك في العمليات الخاصة بالبنك - مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية: إعداد أساليب إجرائية لإتاحة البيانات على الصعيد الخارجي مع توفير الضمانات المناسبة

[25] تعتمد العديد من هذه التدابير على المساندة المقدمة من المساهمين.

- إطلاق برنامج تجريبي تصل قيمته لمليار دولار لإصدار رأس المال المختلط في أسواق رأس المال (نحو 6 مليارات دولار تقريباً) - زيادة الحد الأقصى لضمانات المساهمين من قيمتها الحالية التي تبلغ 10 مليارات دولار إلى 15 مليار دولار (نحو 5 مليارات دولار تقريباً) - عرض برنامج التصدي للأزمات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية على مندوبي المؤسسة في يوم المؤسسة، في اجتماعات الربيع	- توفير مصادر التيسير لمشروعات المنافع العامة العالمية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وللتمويل المختلط المقدم من القطاع الخاص - إعداد إطار للتخصيص يهدف إلى قيام مجموعة البنك الدولي بطرح شروط ميسرة لمشروعات المنافع العامة العالمية - خيارات المؤسسة الدولية للتنمية لتعزيز القدرات المالية الأطول أجلاً (بالتشاور مع المندوبين في استعراض منتصف المدة) - تعزيز الاستفادة من النموذج المالي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتحقيق كفاءة رأس المال الكلية

6. المشاورات

61. **أعلن المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة بمجموعة البنك الدولي، عن التزامهم العام بالدخول في عملية تشاور شاملة ومنفتحة، وذلك تماشياً مع التزامها بتبني الشفافية والمساءلة** (مجموعة البنك الدولي 2022أ) وأعربت مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك مراكز الفكر، وواضعي السياسات، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات المالية الدولية، والشباب، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والأشخاص ذوي النفوذ، فضلاً عن القادة السابقين الذين يمثلون البلدان المتعاملة مع البنك الدولي والبلدان غير المتعاملة معه، عن اهتمامهم الشديد بالمشاركة في عملية تطور مجموعة البنك الدولي.

62. **سيجري جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون بمجموعة البنك الدولي، خلال الأشهر المقبلة، مشاورات بشأن هذه الورقة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.** وحتى يتسنى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى مشاركة أصحاب المصلحة وتبنيهم مبدأ الشفافية بشأن الطبيعة التداولية التي تتسم بها العملية ولحماية نزاهتها، ستجري المشاركة بطريقتين:

1) **منتدى التطور الأول**، والذي سينعقد خلال اجتماعات الربيع، لإشراك مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة، في مجال التنمية في مختلف البلدان المتعاملة مع البنك والبلدان المستفيدة. وسيُستكمل هذا المنتدى بعقد اجتماعات ثنائية واجتماعات حضورية وجهاً لوجه، غير رسمية. ونتوقع لاحقاً عقد منتدى ثان لاحقا.
2) **المشاورات عبر الإنترنت**، والتي ستطلق بمجرد الإعلان عن ورقة لجنة التنمية قبل عقد اجتماعات الربيع. وستستمر المشاورات لمدة ثمانية أسابيع. وسيتيح هذا الخيار عبر الإنترنت فرصة لأصحاب المصلحة، من أجل تبادل الأسئلة قبل إجراء المشاورات المباشرة وجهاً لوجه، وكذلك سيتيح الفرصة للأطراف الدولية صاحبة المصلحة، بما في ذلك من بلدان الجنوب المستفيدة، للمشاركة في هذه العملية.

7. الخلاصة

63. **يعد من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق زيادة كبيرة في التمويل والأثر، وذلك للتصدي للتحديات الراهنة في مجال التنمية، ويتعين على مجموعة البنك الدولي في قلب استجابة العالم الموسعة لهذه التحديات.** تعطّل التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة، في وقت يؤثر فيه تسارع وتيرة التحديات العالمية لتغير المناخ، ومخاطر الجوائح، وتفاقم أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، تأثيراً كبيراً على الفئات الأشد فقراً. ولا تكفي المستويات الحالية للتمويل الإنمائي العالمي، تلبية هذه الاحتياجات، وثمة حاجة إلى

اتخاذ إجراءات عاجلة، من جانب جميع شركاء التنمية، سعياً إلى توسيع نطاق الاستجابة. وتتمتع مجموعة البنك الدولي بقدرات فريدة تصب في مساهمتها في هذه الاستجابة الموسّعة، وذلك بفضل نموذجها الذي يضع البلدان في دائرة الضوء، وقدرتها على تعبئة التمويل واسع النطاق وتوزيعه بفعالية، وكذلك قدرتها على الوصول إلى البلدان المتعاملة مع البنك الدولي من القطاعين العام والخاص، في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي، ينبغي أن تتطور هذه المجموعة وتتوسع لكي تتمكن من المساعدة في التصدي للتحديات التي يواجهها العالم في مجال التنمية.

64. **ستعزز الخطوات المقترحة والتي يتوجب اتخاذها، مساهمة مجموعة البنك الدولي في التصدي للتحديات العالمية بقدر كبير، ولكن زيادة الأثر التحويلي الإضافي، ستتطلب اتخاذ الأعضاء مزيدا من الإجراءات.** وتعرض مجموعة البنك الدولي رسالة معززة، وهذه الرسالة تسهم في إدخال تحسينات على نموذج عملها، واتخاذ خطوات لتوسيع نطاق قدراتها المالية. وتستند هذه الجهود إلى عدة أشهر من المشاركة المكثفة بين جهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. ومن الممكن أن تحسّن هذه التدابير المعنية بتعزيز النموذج التمويلي لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، قدرات البنك بشكل ملحوظ، ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد البنك على الحفاظ على مستوى أنشطته مع البلدان المؤهلة للحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ونظراً للفجوات الهائلة القائمة بين الاحتياجات العالمية والمبالغ الحالية المتاحة لتمويل التنمية، فلن يكون تعزيز القدرات كافياً، وذلك قياساً على الاحتياجات الهائلة للبلدان المتعاملة مع البنك. وبالإضافة إلى ذلك، لن تمثل أي من هذه التدابير المقترحة مصدراً كافياً لإتاحة درجة التيسير، وهو أمر مطلوب بشكل خاص لتحفيز الاستجابة للتحديات العالمية القائمة بغية الاستفادة من عناصر المنافع العامة العالمية الخاصة بها ولتوسيع نطاق التمويل المختلط لدى القطاع الخاص. ولذلك، وبخلاف هذه التدابير المذكورة، ستكون أكثر الطرق كفاءة لتحقيق الأهداف التي حددتها الرسالة المعززة، هي زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وزيادة المساهمات للمؤسسة الدولية للتنمية، والتي تشمل دعم المساهمين لصندوق التصدي للأزمات التابع للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ومساهمات الدول والجهات المانحة في الموارد المتاحة بشروط ميسرة لعمليات القطاعين العام والخاص لدى مجموعة البنك الدولي،.

65. **تسعى مجموعة البنك الدولي إلى الحصول على مصادقة المحافظين على الخطوات المقترحة في عملية تطورها، والتي ستقوم على أساسها بمواصلة المشاورات وإعداد المقترحات.** واستناداً إلى هذا وإلى مزيد من المشاورات، سيمضي جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون بمجموعة البنك الدولي قدماً في التنفيذ، كما سيواصلون إعداد مزيد من المقترحات، لتحتل مجموعة البنك الدولي مركزاً يُمكّنها من زيادة مساهماتها في التصدي للتحديات القُطرية والعالمية. وسيتطور جدول أعمال مجموعة البنك الدولي بشكل أكبر بعد انعقاد اجتماعات الربيع.

66. **لتحقيق مزيد من التقدم في عملية تطور مجموعة البنك الدولي، يطرح جهاز الإدارة والمديرون التنفيذيون بمجموعة البنك الدولي الأسئلة التالية على المحافظين للحصول على توجيهاتهم بشأنها:**

أ) ما هي رؤى المحافظين بشأن توجهات وطموحات الرسالة الجديدة؟

ب) هل يتفق المحافظون مع التحسينات المدخلة على نموذج عمل البنك، وهل هناك تحسينات محددة يرونها ذات أولوية؟

ج) هل يتفق المحافظون مع التوصيات الرامية إلى تكييف النموذج المالي، والمقترحات المالية المقترحة التي يتعين مواصلة بحثها، لمعالجة الفجوة الواسعة بين الاحتياجات والموارد؟

د) ما الذي يتوقعه المحافظون بحلول الاجتماعات السنوية لعام 2023 فيما يتعلق بتطور مجموعة البنك الدولي، وهل يساندون الخطوات التالية المقترحة لجهاز إدارة مجموعة البنك الدولي ومديريها التنفيذيين للمضي قدماً في برنامج العمل؟

المراجع

G20 CAF Panel Report (2022). Independent Review of Multilateral Development Banks' Capital Adequacy Frameworks. The Group of Twenty (G20).

Independent Evaluation Group (2012). "The World Bank Group's Response to the Global Economic Crisis: Phase II." World Bank. Washington DC.

Independent Evaluation Group (2020a). "The World's Bank: An Evaluation of the World Bank Group's Global Convening." World Bank. Washington DC.

Independent Evaluation Group. (2020b). "The World Bank Group Outcome Orientation at the Country Level." World Bank. Washington DC.

Independent Evaluation Group (2022a). "Reducing Disaster Risks from Natural Hazards: An Evaluation of the World Bank's Support FY10-20." World Bank. Washington DC.

Independent Evaluation Group (2022b). "The World Bank's Early Support to Addressing COVID-19: Health and Social Response. An Early-Stage Evaluation." World Bank.

Kharas, Homi and John McArthur (2019). "Building the SDG Economy: Needs, Spending, and Financing for Universal Achievement of the Sustainable Development Goals". Brookings Global Economy and Development Working Paper No. 131.

Mercedes Garcia-Escribano, Mauricio Soto, David Amaglobeli, Vitor Gaspar and Delphine Prady (2019). Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investments for the SDGs, IMF Staff Discussion Notes 2019/003, International Monetary Fund.

Rozenberg, Julie and Marianne Fay (2019). "Beyond the Gap: How Countries Can Afford the Infrastructure They Need while Protecting the Planet". Sustainable Infrastructure; Washington, DC: World Bank.

Songwe V, Stern N, Bhattacharya A (2022) Finance for climate action: Scaling up investment for climate and development. London: Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, London School of Economics and Political Science.

World Bank Group (2007). "Global Public Goods: A Framework for the Role of the World Bank." Development Committee paper.

World Bank Group (2013). "A Common Vision for the World Bank Group." Development Committee paper.

World Bank Group (2016). "Forward Look – A vision or the World Bank Group in 2030." Development Committee paper.

World Bank Group (2017). "Maximizing Finance for Development: Leveraging the Private Sector for Growth and Sustainable Development." Development Committee paper.

World Bank Group (2018). "Sustainable Finance for Sustainable Development." Development Committee paper.

World Bank Group (2020). "World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict and Violence 2020-2025."

World Bank Group (2022a). "Evolving the World Bank Group's Mission, Operations, and Resources: A Roadmap."

World Bank Group (2022b). "Navigating Multiple Crises, Staying the Course on Long-term Development: The World Bank Group's Response to the Crises Affecting Developing Countries."

World Bank Group (2023). "Preventing, Preparing for, and Responding to Disease Outbreaks and Pandemics: Future Directions for the World Bank Group."

World Food Programme (2023). WFP At a Glance. Data cited as of March 2, 2023.

المرفق 1: وجهات نظر مجموعة التقييم المستقلة المتعلقة بخارطة طريق التطور لمجموعة البنك الدولي[26]

النموذج القُطري[27]: يُشجع نموذج مجموعة البنك الدولي القُطري، إعداد جدول أعمال وطني للتنمية، وذلك استناداً إلى مبدأي الانتقائية الإستراتيجية والتعلّم، بما يساهم في تحقيق الفعالية الإنمائية (وهو ما تؤكده التقييمات العالية التي أعطتها مجموعة التقييم المستقلة لعمليات البنك الدولي التمويلية). وقد مكّن النموذج القُطري مجموعة البنك الدولي من الاستجابة بقوة للأزمات، وذلك من خلال الاستفادة من العلاقات القائمة، والأدوات التمويلية، والقدرة على إعادة تخصيص الأموال من داخل محافظ الاستثمار القُطرية، وعلى السماح بتعجيل الموافقة على إنشاء المشروعات القُطرية (مجموعة التقييم المستقلة، 2022ب). وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية ببرامج وأدوات ذات سابقة نجاحات وتتميز بسرعتها في التعبئة أثناء الأزمات (مجموعة التقييم المستقلة، 2012). وعلى الرغم من أن الأولويات الوطنية لا تتماشى دائماً مع التحديات العالمية والإقليمية القائمة والمنافع العامة العالمية، فقد نجحت مجموعة البنك الدولي في دعم القضايا ذات التحالفات الواسعة والعميقة، والتي حددت بوضوح المنافع المحلية المشتركة (مثل الاستجابات إلى شلل الأطفال، وفيروس نقص المناعة (الإيدز)، والعمى النهري، وجائحة كورونا)، وأيضاً عند إتاحة التمويل بشروط ميسّرة (مثل العمل المناخي واللاجئين والسكان المضيفين لهم). وقد أدى النموذج القُطري التابع لمجموعة البنك الدولي، إلى تقييد مبادرات التكامل الإقليمي لديها، فضلاً عن المشاركة في الاستجابة للقضايا العالمية، ويُعزى هذا جزئياً إلى النظم والحوافز الداخلية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي توسيع نطاق العمل العالمي، ولكن سيتطلب هذا إعداد أدوات، وإجراء عمليات، واستخدام تمويل إضافي، بما في ذلك تقديم دعم ميسّر للاستفادة من المنافع العامة العالمية، والاستجابة في أوضاع الأزمات. وخلصت مجموعة التقييم المستقلة، إلى أن النموذج القُطري، التابع لمجموعة البنك الدولي، قد أوفى بالغرض، وأن أي جهود مبذولة لتوسيع نطاق عمل مجموعة البنك الدولي، بشأن القضايا العالمية والإقليمية، يجب أن تحافظ على نقاط قوة هذا النموذج.

أدوار مجموعة البنك الدولي في جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات وجمع المعارف والاستفادة من المنافع العامة العالمية: توفر الميزة النسبية التي تتمتع بها مجموعة البنك الدولي، قدرة قوية فيما يتعلق بجمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات بشأن القضايا العالمية والإقليمية، مع إجراء تقييمات تؤكد أن المعارف التي تتمتع بها مجموعة البنك الدولي، وانتشارها العالمي، وقدرتها على ربط القضايا العالمية، بالعمل في البرامج القُطرية، تجعلها حلقة وصل مطلوبة، تربط بين عدة موضوعات (مجموعة التقييم المستقلة، 2020أ). سيتطلب توسيع نطاق قدرة مجموعة البنك الدولي، على جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات، إلى موازنات إضافية، معنية بالمشاركة العالمية (مقدمة إما من الصناديق الاستئمانية أو الموازنة الإدارية لدى البنك)، وينبغي أن يضمن هذا العمل وجود روابط قوية بين الجهود العالمية والبرامج القُطرية). وستستفيد مجموعة البنك الدولي من الاتفاق الواضح على المنافع العامة العالمية، التي من المتوقع أن تقود مجموعة البنك الدولية عملية الاستفادة منها، وكذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تترتب عليها هذا القيادة، وماهية المنافع العامة العالمية الأخرى التي ينبغي أن تتولى عملية الاستفادة منها منظمات أخرى شريكة. ولا تتوفر سوى بيانات قليلة بشأن نطاق التمويل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي لمساندة المنافع العاملة العالمية، رُغم أنه من المحتمل أن الكثير من عمليات مجموعة البنك الدولي، تقدم إسهامات كبيرة في المنافع العامة العالمية والإقليمية. وستتطلب زيادة هذا الدعم توفير تمويل بشروط ميسّرة. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار قضايا الحوكمة وتقسيم العمل باستخدام الموارد المالية المتاحة. ويمكن أن تكون الخدمات الاستشارية والدراسات التحليلية مدخلاً مهماً لإشراك البلدان المتعاملة مع البنك، في القضايا العالمية، التي تعمل على تعزيز القضايا وجداول الأعمال، ومساعدة البلدان على تبني أفضل الممارسات، ووضع حلول مبتكرة لتقديم المنافع

---

[26] أعدّت مجموعة التقييم المستقلة ملاحظات في عام 2023 بشأن ثلاثة مواضيع ذات صلة بتطور مجموعة البنك الدولي، ألا وهي النموذج القُطري، والأدوار التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي في جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات وجمع المعارف والاستفادة من المنافع العامة العالمية، والنهج الموجه نحو تحقيق النواتج الذي تتبناه مجموعة البنك الدولي.

[27] تشير مجموعة التقييم المستقلة إلى أنه قد تم إعداد 83 بالمائة من ميزانية عمليات البنك الدولي على مدار السنوات المالية 2016-2018 من خلال المشاركة القُطرية (مجموعة التقييم المستقلة، 2020أ).

العامة (مجموعة التقييم المستقلة، 2022أ). ولكن يتطلب هذا العمل الكثير من الموارد، سواء من حيث التمويل أو الأشخاص، ويعتمد اعتماداً كبيراً على الصناديق الاستئمانية.

نهج مجموعة البنك الدولي الموجه نحو تحقيق النتائج: تحدد أطر الشراكة القُطرية التابعة لمجموعة البنك الدولي أهدافها، من حيث النتائج (مجموعة التقييم المستقلة، 2020ب)، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنافع العامة العالمية. ولكن غالباً ما تعجز أنظمة المتابعة والتقييم لدى مجموعة البنك الدولي، عن رصد النتائج المستهدفة، ولاسيما تلك النتائج التي تتجاوز أنشطة المشروع، أو التي تتحقق جرّاء مسارات التنمية غير المباشرة، بما في ذلك تنمية القدرات المؤسسية، وبناء القدرات، ونقل المعارف، وآثار المحاكاة، وتهيئة الأسواق. وستتطلب التغيرات في سياق التنمية، والتي تستلزم إحداث تطور في نموذج عمل مجموعة البنك الدولي، إدخال تغييرات في نظم المتابعة والتقييم لدى مجموعة البنك الدولي، وذلك بهدف تحسين عملية تقييم أهداف التنمية وتحقيقها استناداً إلى مسارات غير مباشرة. وأي تغييرات تدخل على آليات التقارير المؤسسية، فيما يتعلق بالأولويات أو المنافع العامة العالمية، ينبغي أن تكون "ذات أثر خفيف"، وكذلك ينبغي استخدام أي مؤشرات إضافية بهدف دفع زخم العمل داخل مجموعة البنك الدولي، بدلاً من تقديم بيانات للمساهمة في نظم الإبلاغ وإعداد التقارير الخارجية. وتوصي مجموعة التقييم المستقلة بالاستثمار في نظم المتابعة والتقييم، والتي تدعم عملية اتخاذ القرارات اللامركزية، والتعليم المدمج، والإدارة التكيفية، وكذلك إيلاء اهتمام أوثق بتقييم الاستدامة والقدرة على الصمود (في وجه تغير المناخ)، عبر تبني نُهجاً مخصصة لهذا الشأن. وينبغي أن تستعين الحلول المحتملة بمزيج من الأساليب التقييمية، وأن ترتبط باحتياجات اتخاذ القرارات (بدلاً من زيادة الاستثمار في تقييمات الأثر).

المرفق 2: معلومات إضافية حول تقديرات احتياجات الإنفاق

مما لا شك فيه أن أي تقدير لاحتياجات الإنفاق التي تهدف إلى التصدي للتحديات العالمية، سيكون ذا قيمة تقريبية، وقد يكون أقل من قيمته الحقيقية. وتركز التقديرات الواردة هنا على الفئة الفرعية المعنية بالمناخ والقدرة على الصمود، والجائحة، والصراع. ومع استمرارنا في تحسين قيم تقديراتنا، فإنها قد تتغير بمرور الوقت. وتستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى الاعتبارات التالية:

يرصد مكوّن ***المناخ والقدرة على الصمود*** متطلبات الإنفاق المرتبطة بالبنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والبقاء على المسار الصحيح، والحد من مستويات درجة الحرارة المرتبطة بتغير المناخ لتصل إلى درجتين مئويتين. ويقيس هذا المكوّن، على وجه التحديد، التكلفة الكلية لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء للجميع، وزيادة القدرة على التنقل، وتحسين الأمن الغذائي، ورفع درجة الحماية من الفيضانات، والحد من الانبعاثات الكربونية بشكل كامل في نهاية المطاف. وتأتي تقديرات التكاليف هذه من روزنبرغ وفاي (2019).

يقدم مكوّن ***الجائحة*** تقديراً بشأن متطلبات الإنفاق، الهادفة إلى التعويض عن الخسائر، المادية والبشرية، في رأس المال، جرّاء جائحة كورونا. ويتضمن هذا التقدير، احتياجات الإنفاق ذات الصلة بتنفيذ خطة التأهب لضمان الاستجابة التي تتميز بالفعالية والكفاءة في مواجهة الجوائح في المستقبل.

- تستند **الخسائر المادية في رأس المال العام** إلى تقدير الاستثمارات العامة الضائعة أثناء الجائحة. فنظراً لأن الحكومات لا تزال في مرحلة تصحيح الأوضاع المالية العامة، في أعقاب الجائحة، فإن التقديرات تستند إلى التخفيضات النسبية في الاستثمارات العامة الملحوظة خلال الأزمة المالية العامة، في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي جرى استنباطها عبر تطبيقها على أحدث بيانات محصّلة قبل الجائحة بشأن أرصدة رأس المال العام.
- تستند **خسائر رأس المال** البشري إلى تقديرات خسائر التعلّم لدى الفئة السكانية التي كانت في سن الدراسة أثناء الجائحة. وتقيس هذه المؤشرات، على وجه التحديد، تكلفة الموازنة التقديرية المطلوبة لتعويض سنوات الدراسة التي فقدت إبان الجائحة. ويشمل ذلك أيضاً مقياساً لتكلفة تعويض الخسائر في تنمية الطفولة المبكرة إبان الجائحة.
- تستند تقديرات تكاليف **التأهب لمواجهة الجائحة والاستجابة لها** إلى التقرير المشترك الذي أعده البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، لعرضه أثناء اجتماع مجموعة العشرين في عام 2022. وبمقدور الاستثمارات المتواضعة في جهود التأهب لمواجهة الجائحة والاستجابة لها، أن تعمل على منع تفشي الأمراض بالإضافة إلى احتوائها، مما يخفض بشدة تكلفة الاستجابة والآثار الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً للجائحة، أو تفشيها على نطاق واسع. وستساعد هذه الاستثمارات أيضاً على التصدي للتحديات القائمة منذ وقت طويل، والتي تشكل إحدى مسببات الوفيات الرئيسية في الوقت الحالي، بما في ذلك فيروس ومرض الإيدز، والسُل، والملاريا، ومقاومة مضادات الميكروبات.

يستند مكون ***الصراع*** إلى وجهة النظر القائلة بأن تحقيق نتائج إنمائية مرضية، يُعد أحد العوامل التي تعمل على الحد من الصراع والهشاشة. ونظراً لتعريف "النتائج الإنمائية المرضية" على أنها إحدى أشكال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها تستخدم تقديرات احتياجات الإنفاق التي قدّمها خراس وماك آرثر (2019)، وفق آخر تحديث لها عام 2022، وتغطي تلك التقديرات البلدان السبعة والثلاثين المدرجة ضمن أحدث قائمة للبنك الدولي، بشأن أوضاع الهشاشة والصراع. واستناداً إلى تصنيفها فيما بين مختلف أهداف التنمية المستدامة، فإننا نعمل على محو البنود ذات الصلة بالمناخ، والبنية التحتية، والقدرة على الصمود، لتجنب ازدواج إدراج هذه البنود في فئة المناخ والقدرة على الصمود.

المرفق 3: توصيات فريق مجموعة العشرين واستجابة جهاز الإدارة

توصيات الفريق	استجابة جهاز الإدارة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)[28]
1. إعادة تعريف نهج تقبل المخاطر في سياق إطار كفاية رأس المال	
1أ. تعديل تعريف مستوى تقبل المخاطر ليكون معنياً بالحدود التي يضعها المساهمون	ورد ذلك بالفعل في الإطار الحالي؛ مع اقتراح زيادة مستوى تقبل المخاطر من خلال خفض الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض
1ب. ضمان مراعاة الأطر للسمات الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف	ورد ذلك بالفعل في الإطار الحالي
1ج. نقل أهداف محددة بصورة رقمية بشأن الرفع المالي من اللوائح التنظيمية الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف	رفع تقرير من المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي إلى المحافظين بشأن حذف الحد القانوني للإقراض من المواد للنظر فيه من جانب المحافظين
2. دمج بند رفع رأس المال تحت الطلب في أطر كفاية رأس المال لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف	صياغة مقترح بشأن تخفيض الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض يؤدي إلى زيادة الاعتماد على بند "رفع مستوى" رأس المال تحت الطلب من وكالات التصنيف الائتماني لمساندة التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA إعداد نموذج محسّن من رأس المال تحت الطلب بعد مناقشته مع المديرين التنفيذيين؛ واتخاذ إجراءات إضافية بشأن تعزيز رأس المال تحت الطلب، بالتعاون مع وكالات التصنيف الائتماني؛ انظر أيضاً البند 3د
3. تنفيذ ابتكارات لتعزيز كفاية رأس المال ومجال حركة الإقراض لبنوك التنمية متعددة الأطراف	
3أ. المصادقة على دراسة بنوك التنمية متعددة الأطراف لفئات رأس المال غير التصويتية (حقوق الملكية المدفوعة أو المختلطة) للمساهمة في رأس المال المتاح	تنفيذ مشروع تجريبي مختلط لأسواق رأس المال. اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن خيارات المساهمين
3ب. توسيع نطاق تحويل المخاطر المضمنة في محافظ قروض بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى المؤسسات النظيرة من القطاع الخاص، وذلك من خلال تسريع وتيرة تطوير الأدوات الممولة وغير الممولة	ينطبق هذا في المقام الأول على محافظ عمليات القطاع الخاص (مثل مؤسسة التمويل الدولية) فيما يتعلق بالبنك الدولي، تم بالفعل إجراء معاملات بشأن الضمانات وتحويل المخاطر، على سبيل المثال المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، ويُجرى العمل على إعداد معاملات وضمانات جديدة.
3ج. تشجيع توفير ضمانات للمساهمين على القروض ذات الصلة بالأولويات على مستوى العديد من القطاعات	يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالفعل بذلك ومن المرجح أن تقوم بذلك المؤسسة الدولية للتنمية. فقد قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير برفع حد الضمانات الثنائية للمساهمين من 10 مليارات دولار إلى 15 مليار دولار؛ وستخضع مسألة توفير ضمانات محافظ الاستثمار ومنصة الضمانات لمناقشة مستفيضة مع المساهمين ووكالات التصنيف الائتماني.
3د. مساندة ارتباطات المساهمين الجماعية الخاصة بتجمعات رأس المال تحت الطلب الإضافي	مواصلة العمل مع المساهمين ووكالات التصنيف الائتماني في إطار البند 2.
3هـ. مساندة تكييف أدوات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وقدرتها على إعادة التأمين لتحويل المخاطر على مستوى المحفظة جزئياً من محافظ بنوك التنمية متعددة الأطراف	تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حالياً بالبحث في هذا الأمر بالتعاون مع غيرها من بنوك التنمية متعددة الأطراف. أجرى البنك الدولي للإنشاء والتعمير معاملات مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ويمكنه إجراء مزيد من المعاملات مع ظهور فرص مفيدة للطرفين، ولكن سيكون نطاق هذه المعاملات محدوداً.

[28] تستجيب المؤسسة الدولية للتنمية، لتوصيات استعراض ومراجعة كفاية رأس المال، والتي تهدف إلى تنفيذ إجراءات مبتكرة لتعزيز كفاية رأس المال لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف ومجال حركتها للإقراض. وعلى الرغم من أن بعض توصيات استعراض ومراجعة كفاية رأس المال (مثل رأس المال تحت الطلب أو وضع الدائن الممتاز للإقراض السيادي) ليست موجهة في الأساس لمؤسسة التمويل الدولية، فقد جرى استعراض إطار كفاية رأس المال لمؤسسة التمويل الدولية، والتحقق منصحتها خارجيا، وقد تم تقديم أحدث إطار لكفاية رأس المال إلى لجنة مراجعة الحسابات، في إطار تقديم الورقة السنوية بشأن التمويل وإدارة المخاطر في يونيو/حزيران، عام 2021. وتواصل مؤسسة التمويل الدولية البحث عن فرص لتعبئة مصادر خارجية لرأس المال لضمان كفاءة توزيع رأس المال.

3و. النظر في سبل استفادة بنوك التنمية متعددة الأطراف من السيولة لدى البنوك المركزية	ستساعد المساهمين إذا كانت ذات فائدة
4. تقييم منهجيات وكالات التصنيف الائتماني ومشاركتها	مواصلة التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التصنيف الائتماني الأخرى؛ يعمل اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية على كيفية إتاحة البيانات مع الضمانات المناسبة.
5. تحسين البيئة الداعمة لحوكمة كفاية رأس المال	مواصلة التعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى